حوار كوني

٣.٢

٥ أعداد في السنة في ١٤ لغة

ترجمة : منير السعيداني
تصميم : وسيم أيوب

علم الاجتماع بوصفه نَذْرًا

أندري بيتاي
جاكلين كوك

السياسات في الشرق الأوسط

مصطفى التير
ساري حنفي
فراس حمامي

الردود على الأزمة في البرتغال

خوسي سويرو
دورا فونسكا
ماريا لويسا كواريسما

> انعطافات علم الاجتماع التايواني الثلاثة
> علمُ اجتماعِ أمّةٍ صغيرة
> قضايا أخلاقية في الشيلي
> سياسات البيئة في الشيلي
> النازحون يحتلّون وسط سانتياغو
> إضفاء الصبغة الدولية على علم الاجتماع
> تراجع علم الاجتماع في الولايات المتحدة؟
> البلقان في حقبة ما بعد البلقنة
> تداخل الاختصاصات
> علم الاجتماع والتغيرات الاجتماعية
> حركات اجتماعية كونية
> مشاركة الشباب في الأمم المتحدة
> مقال حول صورة- بيدك الحقيقي

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ٣ - شباط ٢٠١٣
www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GDN

> الافتتاحية

مواجهة عالم لا متساوٍ

أكتب هذه الافتتاحية من رام الله، من المركز الإداري للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، هذا المكان الاستثنائي الذي ينفتح على آفاق جديدة في الهيمنة ماسّا بآثاره شروط إنتاج علم الاجتماع بما لا تقل أهميته عن الموضوع الذي يدرسه. فإذا ما كانت غزة قد خبرت عنف التفجيرات السريع والمروّع فإن الصفة الغربية خبرت العنف الوئيد، إذا ما استعرنا الصياغة التي تستخدمها جاكي كوك (Jackie Cock) في هذا العدد من حوار كوني، المتجسّد في التقسيم الجغرافي والإكثار من نقاط التفتيش وجدار الفصل الذي يجلي الفلسطينيين عن أرضهم مقسّما إياهم وهو ما يندرج بكلّيته في التآمر من أجل التوسع آحادي الجانب للمستوطنات الإسرائيلية.

تتسم الحياة في الضفة الغربية باللايقين واللاأمان وبما في ذلك الحياة الجامعية. ولكن للفلسطينيين قدرات لا تنضب على الدفاع عن أنفسهم ضد ما تقترفه ضدهم دولة إسرائيل من تعنيف. فقد أطلقت جامعة القدس المنتصبة في أبو ديس مثلا تجربة «جامعة في المخيم» الفريدة وهو مشروع يستجلب تعليما نقديا جديدا لمخيمات اللاجئين.

تمخضت فكرة آليسانرو بيتّي (Alessandro Petti) وساندي هلال ومنير فاشه على تجميع خمسة عشر شابا وشابة من مخيمات جنوب الضفة الغربية ليصوغوا «معجما جماعيا» يبحث بطريقة إشكالية مفاهيم أساسية في العلم الاجتماعي من قبيل المواطنة والمشاركة والرفاه والديمومة والمعرفة والعلاقة والمشترك، ضاخّين فيها معانيَ محليّة. أدخلت سيرورة التعليم الفريري (نسبة إلى المربّي والبيداغوجي والفيلسوف البرازيلي باولو فريري١٩٢١- ١٩٩٧ Paolo Freire- المترجم) هذه تغييرا في الوعي الاجتماعي يكف بموجبه عن النظر إلى المخيمات على أنّها موطن ضحايا لتُرَى فضاءا سياسيا تكوّن وأُعيد تكوينه منذ ١٩٤٨.

ومثلما يصف فراس حمامي في هذا العدد من حوار كوني ذلك، تؤثّر حالة الطوارئ في المهيمنين هم أيضا إذ تُقصي دولة إسرائيل معارضيها من جامعاتها هي ذاتها. ليست إسرائيل بالطّبع مثال الحكم الدكتاتوري الوحيد في المنطقة. يصف مصطفى التير ما كان عليه أمر علم الاجتماع في ظل نظام القذافي والتحدّيات التي يضعها ذلك في وجه النظام الجديد. وبانتقالنا إلى حقل آخر يصف علماء اجتماع شيليون هم أوريانا بيرناسكوني (Oriana Bernasconi) آليخاندرو بيلفين (Alejandro Pelfine) وكارولينا ستيفوني (Carolina Stefoni) حدود الانتقال الديمقراطي وتناقضاته من حيث أثرها في القضايا الأخلاقية والبيئة والهجرة. كما يزوّد موضوع إضفاء الصبغة الديمقراطية وصف مايكل هسيياو (Michael Hsiao) للمسار التصاعدي الذي يتبعه علم الاجتماع التايواني بدءا من استيراد النظرية والمنهج الأمريكيين والانعطافة التالية في اتجاه نقد الحزب-الدولة التسلّطي ك م تي وما تبعها من انعطاف جذري جدّ لدى انضمام علماء الاجتماع إلى الحركة الديمقراطية. في تعارض مع هذه النظرة المتفائلة يُلقي سو جان هوانغ (Su-Jen Huang) بظلال الشكّ على علم الاجتماع الذي ينتج ضمن أمم صغيرة ليست لها إلا جماعات بحثية محدودة.

ولكن مثل هذه العوائق لا توقف اعتماد تقنيات مجددة في التدخل السوسيولوجي. على ما يعلمنا به خوسي سويرو (José Soeiro) ودورا فونيسكا (Dora Fonseca) طوّر علماء الاجتماع البرتغاليون أشكالا من التجنيد جديدة ضد إجراءات التقشف التي استوحي العديد منها من تجارب أمريكا اللاتينية. علماء الشباب هؤلاء أقلّ انشغالا بالمآزق التي تبرع في وصفها إيلويزا مارتن (Eloísa Martín) محررة Current Sociology ، مآزق العمل في عالم مهني تحكمه معايير الشمال. هم على استعداد لملاءمة علم الاجتماع وإعادة ابتداعه مستقين مادته من أي مصدر كان لمجابهة تحديات الموجة الثالثة من هيمنة السوق الهدّامة وأدواتها السياسية.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٤ لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. ترسل المشاركات على العنوان: burawoy@berkeley.edu

أندريه بيتاي، واحد من ابرز علماء الإجتماع في الهند، يناقش العلاقة المتشبكة بين العلم الاجتماع والأنثروبولوجية، و كيف يجب على علماء الإجتماع أن يحافظو على إستقلال نقدي عندما يدخلون إلى عالم السياسة.

جاكلين كوك (نسائية، مناصرة لحماية البيئة، ومفكرة نقدية)، تناقش ووجود العنف المدمر في جنوب أفريقيا- موضوع مهم جداً في تحليل علم الإجتماعي

في مقابلة مع ساري حنفي، عالم الاجتماعي الليبي، مصطفى التير يوصف الأحوال كعالم إجتماعي في ليبيا تحت حكم قذافي القمعي، والتحديات التي تواجه علما الاجتماع في ليبيا اليوم

> فريق التحرير

محرر:
مايكل بورواوي

محررون متصرفون:
لولا بوسوتيل، أوغوستا باغا

محررون مشاركون:
مارغرت ابراهام، تينا إيوس، راكال سوزا، جسنيفر بلات، روبرت فان كريكن.

محررون مستشارون:
إيزابيلا بارلينسكا، لويس شوفال، ديلاك سيندوغلو، توم دوبير، جان فريتز، ساري حنفي، جام خيمينيز، حبيب الله خندكر، سيمون مابادينغ،إيشوار مودي، نيكيتا بوكروفسكي، إيما بوريو، يوشيميشي ساتو، فينييتا سنها، بنيامين تيجيرينا، شين شون بين إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون إقليميون:

العالم العربي:
ساري حنفي، منير السعيداني.

البرازيل:
غوستافو تانيغيتي، جوليانا تونش، بيدرو ماسيني، سيلي ادا غراسا أريباس، كاسترو آرووخو.

كولومبيا:
ماريا خوسي ألفاريس ريفادولا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندري كاسترو آروخو.

الهند:
إيشوار مودي، راجيف غوبتا، راسمي جين، أوداي سينغه.

إيران:
ريحانا جافادي، نجمة طاهري،حميد رضا رأفتنجاد، شاغار بوزورغي، زهرة سوروشفار، فائزة خازيهزاد.

اليابان:
كازوهيسا نيشيهارا، ماري شيبا، كوسوكي هيمينو، توموهيرو تاكامي، ياتاكا إيوادات، كازوهيرو إيكيدا، يو فوكودا، ميشيكو سامبي، تاكاكو ساتو، شوهيي أوغاوا، توموييكي إيدي، يوكو هاتو، يوسوكي كوسوكا.

بولونيا:
ميكولاي ميزيويسكا، كارولينا ميكالويسكا، جاكوب روزنباوم، كريستوف غوبانسكي، إيميليا هودسنكا، جوليا ليغات، آدام موللر، توماس بياتاك، آنا بييكوتويسكا، آنا ريزيزنيك، كونراد سييماسكو، جوستينا ويتويسكا، صوفيا ووداسك.

رومانيا:
كوزيما روغينيس، إيلينا سينزيانا سوردو.

روسيا:
إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، إلينا نيكيروفا، آسيا فورونكوفا، إيكاتارينا موسكاليفا، جوليا مارتينافيشين

تايوان:
جين ماو هو.

تركيا:
أيتل كاسابوغلو، نيلاي سابوك كايا، غونور إيرتونغ، يونكا أوداباش، زينب بايكال ، جيزم غونار.

مستشارون إعلاميون:
آني لين، خوسي ريغيرا.

مساعد تحرير:
آبيغيل أندروز.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: مواجهة عالم لا متساو ٢

نَذُر علم الاجتماع – منظر عملي
بقلم أندري بيتاي، الهند ٤

نَذُر علم الاجتماع – مواجهة العنف الوئيد
بقلم جاكلين كوك، أفريقيا الجنوبية ٦

> السياسات في الشرق الأوسط

علم الاجتماع الليبي في ظل الدكتاتورية وما بعدها
حوار مع مصطفى التير، ليبيا ٨

أزمة سياسية في الجامعات الإسرائيلية
بقلم فراس حمامي، السويد ١١

> ردود على الأزمة في البرتغال

مسرح المضطهدين– أهو شكل من علم الاجتماع العمومي؟
بقلم خوسي سوريو، البرتغال ١٣

هشون ولكنهم لا يلينون
بقلم دورا فونسكا، البرتغال ١٥

علم الاجتماع في كويكساند
بقلم ماريا لويسا كواريسما، البرتغال ١٧

> علم الاجتماع التايواني

انعطافات علم الاجتماع التايواني الثلاثة
بقلم هسين هوانغ مايكل هسياو، تايوان ١٩

مأزق علم اجتماع أمة صغيرة
بقلم سوجان هوانغ، تايوان ٢١

> تحديات الديمقراطية الشيلية

القضايا الأخلاقية والحريات الفردية في الشيلي
بقلم أوريانا بيرناسكوني، جامعة ألبيرتو هيرتادو، الشيلي ٢٣

حدود سياسات البيئة في الشيلي
بقلم آليخاندرو بلفيني، الشيلي ٢٤

احتلال نازحين لوسط سانتياغو– الشيلي
بقلم كارولينا ستيفوني، الشيلي ٢٦

> الوطني والدُّوَلي

تحدي تدويل على علم الاجتماع
بقلم إلويزا مارتن، البرازيل ٢٨

أيكون علم الاجتماع في الولايات المتحدة في انحدار؟
بقلم براونوين ليشنشتاين، الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠

> مؤتمرات

البلقان في ما بعد البلقنة
بقلم سفيتلا كوليفان بلغاريا ٣٢

تداخل الاختصاصات
بقلم كلارانس م. باتان، الفيليبين ٣٤

علم الاجتماع و التغيرات الاجتماعية
بقلم ليسلي لوبيز، الفيليبين ٣٦

حركان كونية، نكبات وطنية
بقلم بنيامين تيجيرينا، إسبانيا ٣٧

> أعمدة خاصة

مشاركة الشباب في الأمم المتحدة
بقلم جوفاني رودريغاز، الولايات المتحدة ٣٨

مقال حول صورة– بيدك الحقيقي
بقلم إيرن سنايدر، الولايات المتحدة ٣٩

نَذْرُ علم الاجتماع

منظور عملي

بقلم أندري بيتاي (André Béteille)، جامعة دلهي، الهند.

أندري بيتاي مصور حديثاً في الهند

لُقِّبَ **أندري بيتاي** (André Béteille) بـ «الرجل الأكثر حكمة» في الهند ولسبب وجيه. فبعد أن بدأ بالمونوغرافيا المرجعية «الكاست والطبقة والسلطة» التي استلهمت علم الاجتماع الفيبري في دراسة قرية دراسةً أنتروبولوجيةً، كتب بيتاي في كل أبعاد اللامساواة تقريبا، وفي طائفة واسعة من القضايا العمومية ذات الصلة. فاز بالعديد من الأوسمة والجوائز كما رأس المجلس الهندي للبحث في العلم الاجتماعي. استقال من اللجنة الوطنية للمعرفة التابعة لرئيس الوزراء عندما اقترحت الزيادة في التخصيصات المبنية على أساس الكاست. هو بالتأكيد عالم الاجتماع العمومي عميق الإلتزام المهني إذ كتب في كل الصحف الرائدة وأصدع برأيه كلّما كان الرأي العام أو السياسة العمومية على طرفي نقيض مع معرفته العلمية الاجتماعية.

يتطلب علم الاجتماع الذي ينذر له متبنوه أنفسهم أن يتمثّل ويحافظ على معنى لعلم الاجتماع بوصفه اختصاصا فكريا متميّزا. وفي الآن ذاته وإذا ما كان علينا أن نسعى نحو علم الاجتماع بوصفه نذرا لا مسارا مهنيا فحسب فلن يكون من الكافي الاقتصار على التأكيد على الجهاز التقني للاختصاص حتى إذا ما كان ذلك ذا أهمية لا يستخف بها. طُوّر علم الاجتماع بوصفه اختصاصا فكريا جسما واسعا، وإن لم يكن شديد الترابط، يتكون من المفاهيم والطرائق والنظريات يتوجب على كل سوسيولوجي ممارس أن يأخذ بها على أنها موردٌ قيّم.

يتوجب التمييز بين علم الاجتماع والحس المشترك محدود الآفاق والذي يستخدم الكثير من التخمينات غير المتفحصة بغية تأويل مظاهر الحياة اليومية وتفسيرها. ليس على علم الاجتماع أن يواجه الحس المشترك بل أن يتجاوزه من أجل بلوغ نظرة أبعد وأعمق لاشتغال المجتمع. إن مبحث علم الاجتماع لأعسر بكثير من أن يعزل من تلافيف تخمينات الحس المشترك وأحكامه مثلما تعزل الجزيئات في الفيزياء أو علم الحياة. لنؤكد ثانيةً، ومع أن الشؤون الجارية يمكن أن تكون حبوبا في مطحنة عالم الاجتماع، إنه يختلف في توجهه نحوها عن الصحفي.

بوصفه اختصاصا فكريا يمكن النظر إلى علم الاجتماع باعتبار ثلاث خاصيات مميزة: أ- هو علم اميريقي، ب – هو علم منهجي (systematic)، ج- هو علم مقارن. بوصفه علما اميريقياً، هو يسعى إلى يحافظ على تمييز واضح بين أحكام القيمة و الحكم على الواقع أو بين أسئلة «الينبغي» (ought) وأسئلة «الهل» (is). من الأكيد أن دراسة المجتمع تتطلب دراسة معاييره وقيمه، ولكن عالم الاجتماع

>>

يدرس القيم بحس وصفي لا بحس توجيهي. بل إنه يسعى إلى فحص منهجي للارتباطات الحادثة بين السيرورات الاجتماعية من دون افتراض كونها ترابطات متجانسة أساسا أو متفارقة أساسا. وعلم الاجتماع أخيرا علم مقارن يسعى إلى وضع كل المجتمعات البشرية على ذات مستوى الملاحظة، مجتمعه الخاص كما كل المجتمعات الأخرى.

جعل منّي التزامي بالمنهج المقارن مدافعا قويا على وحدة علم الاجتماع والإناسة الاجتماعية. يدرس أغلب الهنود في الواقع المجتمع والثقافة الهنديين ولكن البلاد ممتدة وساكنتها متنوعة إلى الحد الذي يجعل بإمكان الواحد منا أن يدرس كل طيف الترتيبات الاجتماعية داخل نفس البلد. تتمثل النزعة الطبيعية في الهند في العمل على أساس الافتراض القائل بوحدة علم الاجتماع والإناسة الاجتماعية في حين تمثلت النزعة في الغرب في التمييز بين دراسة المجتمعات «المتقدمة» المسماة علم اجتماع وبين دراسة الجماعات ما قبل الكتابية والقبلية والفلاحية التي تتكفل بها الإناسة.

ذاتُ الالتزام بالمنهج المقارن جعلني متشككا في المنظور الذي يدافع عنه الكثيرون في الهند والذي يرى أن على الهنود أن يطوروا علمهم الاجتماعي الخاص بالهند بحيث يتحررون من إلزامات إطار البحث والتحليل الغربي. من المقبول أن يقال إن إطار علم الاجتماع وليد أوروبا وأمريكا وأنه منحرف بفعل تأسيسه على افتراضات انبنت في تلك البلدان ولكن ما من سبب يسمح بالاعتقاد بأن ذلك الإطار جامد وغير مرن وغير قابل للتغيير. لقد تغير ذلك الإطار بالفعل باستمرار وكنت أنا بنفسي صغت أعمالا عامة حول اللامساواة آملا على الأقل أن يقرأها طلبة من الهند كما من خارجها.

خلال مسيرة طويلة من تدريس خريجي الدراسات العليا في مؤسسة أكاديمية من الطراز الأوّل ناضلت على غرار العديد من الزملاء في الهند من أجل الاستجابة إلى ضرورة إيجاد الانسجام بين «النظرية السوسيولوجية» و«علم اجتماع الهند». ضمن دروس «النظرية» يدرس الطلبة ماركس (Marx) وفيبر (Weber) ودوركايم (Durkheim) وبارسونز (Parsons) ومورتن (Merton) إلخ... في حين يدرسون ضمن دروس علم اجتماع الهند القرية والكاست والعائلات متخالفة الوالدين بحيث يكون من الطبيعي أن يجدوا عسرا في الربط بين نوعي الدروس.

طوّرتُ خلال مسيرتي التعليمية مقاربة تتأسس على ما أسميته «التفكير السوسيولوجي». بعد شرح تحديدي لسمات علم الاجتماع باعتباره اختصاصا فكريا أناقش مواضيع مخصوصة متنوعة. كثيرا ما أبدأ بالحديث عن «السياسات بوصفها موضوعا لعلم الاجتماع»، فالسياسات في نهاية الأمر موضوع اهتمام عدد وافر من الناس. ما أسأل عنه هو ما إذا كان علم الاجتماع يأتي بشيء متميز للمساهمة في فهم السياسات. يمكن لذات السؤال أن يتعلق بالدين. يستقطب الدين اهتماما فكريا جادا من رجال الدين وكذا من الفلاسفة قبل أن يصير علم الاجتماع اختصاصا فكريا، فهل أدخل علم الاجتماع جديدا على فهم الدين؟ بمستطاعنا أن نضع ذات السؤال حول العائلة والعلاقات القرابية والزواج وطائفة أخرى من المواضيع.

استخدمت فكرة التفكير السوسيولوجي من أجل نشر نتائج البحث والاستقصاء السوسيولوجيّن لدى جمهور أكثر اتساعا. مفاد نظرتي هو أن على عالم الاجتماع أن يكتب من أجل مهنته ولكن لا من أجلها هي فحسب، إذ تقع عليه كذلك مسؤولية بلوغ جمهور أوسع فأوسع. وعليه، وفضلا عن نشر بحوث في المجلاّت المهنية، ساهمتُ في نشر مقالات افتتاحية على صفحات صحف يومية رائدة في الهند مثل تايمز الهند (The Times of India) والهندوسي (The Hindu) والتيليغراف (The Telegraph). ولكن وعلى الرغم من استخدامي المناسباتي لهذه الدوريات اليومية فقد حاولت أن أتفادى كتابة مثل ما يكتب الصحفي الذي عليه أن يعلق على الأحداث بين اليوم والآخر بل حاولت بدلا من ذلك تأويل مثل هذه الأحداث ضمن منظور تاريخي وسوسيولوجي أوسع.

على الدوام كانت نظرتي لنفسي على أني عالم اجتماع لا معلّم أخلاقي. وكان اهتمامي الشخصي الخاص بوصفي عالم اجتماع منصبا على الدراسة المقارنة للامساواة. من المعلوم أن اللامساواة عميقة الجذور ومتغلغلة السمات في المجتمع الهندي. يرغب الهنود المتعلمون في تلقين الدروس الأخلاقية حول مساوئ اللامساواة ومحامد المساواة، ولكن ليس من الممكن تمني القضاء على الأولى بمجرد التشهير بها علنا. لقد بذلتُ الكثير من الوقت حتى أفهم مختلف أشكال اللامساواة وأبعادها والتيارات الاجتماعية التي عبرها تتغير وتتبدل وتضعف أو تتعزز. وقد حاولت على الدوام أن أحافظ على موقف عملي من المساواة واللامساواة تماما مثل موقفي ضد المواقف اليوتوبية والقَدَريّة وهي ليست في النهاية إلا وجهين لعملة واحدة ■

> نَذْر علم الاجتماع

مواجهة العنف الوئيد

بقلم جاكلين كوك (Jacklyn Cock)، جامعة ويتواترزراند، جوهانسبارغ، أفريقيا الجنوبية

ليس بمقدور علماء الاجتماع أن يكونوا أكثر التزاما من جاكي كوك. بوصفها عالمة اجتماع جنوب أفريقية رائدة استكشفت على الدوام وبإصرار العلاقة بين العنف واللامساواة بدءا بكتابها المرجعي خادمات وسيدات (Maids and Madams) وهو تحليل نسوي للعمل المنزلي وصولا إلى سؤالها في النوع الاجتماعي (الجندر) والحرب في عقداء وإطارات (كوادر) وما كشفته حول اللاعدالة البيئية في حربنا ضد أنفسنا. لقد صاغت علم اجتماع تواجه به أكبر حالات اللاعدالة ترسخا في زمننا في جنوب أفريقيا وخارجها سواء بسواء.

جاكلين كوك توقيد حواراً في جامعة وتوترسند، جنوب أفريقيا

كثيرا ما تكون البنى والسيرورات الاجتماعية التي تشكل تجربتنا محل إخفاء أو تعتيم بفعل المعتقدات العامة والمصالح القوية والتفاسير الرسمية. واحدة من أكثرها خطورة هي تلك المتعلقة بالطريقة التي يفهم بها العنف عادةً على أنه حدث أو فعل مباشر زمانا وانفجاري مكانا. ولكن أغلب هدم الإمكانات البشرية تتخذ شكل «عنف وئيد» يمتد عبر الزمان. هو ماكر، غير صاخب وغير مرئي إلى حدّ ما. أعني بالعنف الوئيد (slow violence) ما أسماه روب نيكسون (Rob Nixon) «الميتات البطيئة»، عنفا يصّاعد تدريجيا بعيدا عن الأنظار، عنف هدم مؤجل مبثوث عبر الزمان والمكان، عنفا مُسْتَنْزِفًا لا يُرى أبدا بوصفه عنفا نمطيّا. التلوث البيئي وكذا سوء التغذية شكلان من هذا العنف الوئيد، وكلا المستويين غير مرئيين نسبيا مُحدثَيْن أضرارا خطيرة تتطور ببطء عبر الزمن.

يقع الغذاء في نقطة تشمل العديد من القضايا مثل اللامساواة والتغير المناخي والعولمة والجوع والمضاربة بالسلع والتحضّر والصحة. لا يُقْرَنُ العنف بالغذاء على الدوام باستثناء ما كان في علاقة بالانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية التي جدّت سنة ٢٠٠٨ في ما يناهز ٣٠ مدينة على امتداد العالم ردا على تصاعد الأسعار الجنوني. ولكن سوء التغذية يثير شكلا من العنف الوئيد إذ أن آثاره الهدّامة على الجسم البشري كثيرا ما يتم أخفاؤها متسببة في انجراف متصاعد على مر الزمن يمس بالإمكانات وبالمقدرات البشرية. تتجسّد مأساوية ذلك بأوضح ما يكون في المليار من البشر سيّئي التغذية أو في الحقيقة القائلة بأن على واحد من كل أربعة أطفال ممن هم دون عمر السادسة في جنوب أفريقيا المعاصرة تظهر علامات نمو غير مكتمل (جسديا وعقليا) يعود إلى سوء تغذية مزمن.

يطمس مصطلح «اللاأمن الغذائي» الفضفاض والوصفي التمييز بين الجوع وسوء التغذية. تثير الوسائط الإعلامية التقليدية صور ضحايا هزيلين جافين ونحيفين في الصومال، ولكن اللاأمن الغذائي أكثر مراوغة وهو قابل للإخفاء تحت طبقات من الثياب أو الأجساد المنتفخة. كثيرا ما يكون سوء التغذية مُعَتّمًا بالسمنة في صفوف الحضريين الفقراء الذين يعتمدون على الغذاء زهيد الثمن وعالي السعرات الحرارية ولكنه ضعيف مستوى الفيتامينات والمعادن. وليس ذلك باديا للعيان.

يتكاثر التلوث البيئي، وعلى الأخص في حالة الانبعاث الكربوني الذي يسبب التغيّر المناخي مُحدِثا آثارا هدّامة وخاصة على الفقراء وذوي الهشاشة في جنوب أفريقيا. ويتّخذ الكثير من هذا التدهور شكل عنف وئيد يمتدّ عبر الزمن ماكرا وغير مرئي إلى حدّ ما، فحتى الآثار الممتدّة (والاعتراف الرّسمي) بالكوارث البيئيّة المأساويّة في بهوبال وتشرنوبيل كانت بطيئة التطوّر.

قريبا من جوهانسبارغ في منطقة تسمى ستيل فالي (Steel Valley) كانت صناعة التلوث الكارثي الذي يتسبب فيه مصنع للفولاذ عاتما وئيد الحركة ومزمنا. كان تسرب عنف التلوث السام الوئيد ممتدا مخترقا المشهد متحركا ببطء عبر الهواء والمياه العميقة وكان في العديد من الحالات يندفع إلى باطن الأجساد ليظهر في شكل قصور جيني وسرطانات وإجهاضات لدى الإنسان والحيوان.

أغلب تلوث الأجساد وكذا الأنهر سواء بسواء مخفيّ على إدراكنا الحسّي المباشر وكذا على فهمنا. إنهما يفعلان فعلهما بطرق غير مرئية كما أن ظهورهما مرتهن بسيرورات يسميها ألريخ بيك (Ulrich Beck) «التعرّف الاجتماعي» وهي مهمّة علم الاجتماع وعلى الأخص عندما تكون الأخطار على الحياة البشرية مثلما هو الحال في ستيل فالي مخبوءة بعَمْد. يتّبع المتصرفون الأقوياء في مصنع الفولاذ، يساعدهم في ذلك بيروقراطيون حكوميون غير أكفاء ولامبالون، نمطا من الخداع والإنكار لتفادي تحمل مسؤولية الأضرار الحادثة.

ولكن مقدرات علم الاجتماع التي يمكن أن يفيد منها التحرر البشري تتجاوز «العرض» إلى «التفسير». لكلا مثالي العنف الوئيد المعروضين هنا أسباب وآثار اجتماعية سواء بسواء وهي في حالة التلوث البيئي تصدير الأعباء البيئية من قبل شركة ذات نفوذ واسع إلى خارج دائرتها وفي حالة سوء التغذية اشتغال نظام تغذية يركّز على الرّبح عِوَضًا عن الحاجة الإنسانية.

ليس «العنف الوئيد» مفهوما أعمى طبقيا. إذ الفقراء هم الأكثر هشاشة تجاه عنف سوء التغذية والتلوث الوئيد، وهم كثيرا ما يناضلون بمفردهم أفرادا متذررين. ولكن بيان كيفية صياغة سيرورة اجتماعية واسعة للتجربة الفردية جزء من ميراث سي. رايت ميلز (C. Wright Mills) الغني. يشير «الخيال السوسيولوجي» إلى علماء الاجتماع الذين يلتزمون مع «الأناس العاديين» (كذا) في العالم الواقعي (وكذلك، كما عليّ أن ألحّ، مع القضايا الأساسية مثل الحصول على الطعام المغذي والماء النقي).

ينظّر مايكل بورواي (Michael Burawoy) ما نحن بصدده بطريقتين: «منهج الحالة الممتدة» و«علم الاجتماع العمومي». يستدعي الأول حوارا بين الباحثين و«المبحوثين» يتوفر فيه الاحترام والإحساس والانعكاسية. على علماء الاجتماع أن يكونوا على أهبة لمدّ تجاربهم إلى حياة من يبحثون أحوالهم، ولبذل الوقت في المنازل والمناجم والمصانع لفترات ممتدة في الزمن. من هذه الزاوية المواتية، من الأسفل، يمكن للسيرورات الاجتماعية أن تكون محل عرض وتحليل صارم. على غرار ذلك يجعل «علم الاجتماع العمومي العضوي» «غير المرئي مرئيا» ويعمل في ارتباط ب«جمهور مرئي باد للعيان فاعل وكثيرا ما يكون معارضا». يستدعي ذلك التأكيد على العمل الجماعي ونبذ ما يمسه رايت ميلز «الدفاع عن أولوية الآكاديمي المفرد». بدلا من ذلك، وفي هذه اللحظة الليبرالية الجديدة عالية الفردانية، على علماء الاجتماع أن يقفوا مساندين للفقراء والمضطهدين.

بعمله هذا يمكن لعلم الاجتماع أن يعزز الحركات الاجتماعية محركا الفعل الجماعي حول قضايا من قبيل «السيادة الغذائية» و«العدالة البيئية»، حركات مفعمة بالالتزام بالعدالة الاجتماعية تقارع سلطة الشرطة وتطالب بترتيبات اجتماعية بديلة، ترتيبات تدفع بالتحرر البشري ■

> علم الاجتماع الليبي خلال الديكتاتورية وبعدها

حوار مع مصطفى التير

ساري حنفي، الجامعة الأمريكية، بيروت

د. مصطفى التير، عالم إجتماعي ليبي، عاش تحت حكم القذافي

الدكتور مصطفى عمر التير هو أستاذ علم الاجتماع في جامعة طرابلس مدير مركز البحث في التنمية المستدامة ورئيس سابق للجمعية العربية لعلم الاجتماع. مؤلف للعديد من الكتب و المقالات حول آثار التحديث والنفط على المجتمع الليبي. حاوره ساري حنفي أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت وعضو اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

س ح: حدثني عن مسارك الأكاديمي في ليبيا.

م. ت: حصلت على البكالوريوس من معهد الآداب الحرة التابع للجامعة الليبية في اختصاص علم الاجتماع. ابتعثت سنة ١٩٦٢ من جامعتي إلى الولايات المتحدة حيث حصلت على الماجستير من جامعة بيتسبرغ والدكتوراة من جامعة مينيسوتا سنة ١٩٧١. عدت إلى ليبيا وعملت بالتدريس منذ ذلك التاريخ وتحملت العديد من المناصب الجامعية بما في ذلك عمادة معهد الآداب الحرة وإدارة مركز الأبحاث الجامعية ورئاسة الجامعة.

س ح: حضرتُ ورشة بحثية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وكان بعض اليساريين والقوميين العرب ينتقدون تدخل النيتو في ليبيا فيما كان المشاركون الليبيون مساندين له بالإجماع. ما هو موقفك أنت؟

م. ت: انطلق الربيع العربي في ليبيا في ١٧ فبراير-فيفري ٢٠١١. انطلق بالتظاهر السلمي في مدينة بنغازي الشرقية. رد النظام بحدة مستخدما كل أنواع الآليات العسكرية. ولكن الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين العزّل لم يوقف التظاهر في بنغازي، بل امتد إلى كل

أنحاء البلاد. لم تشذ أية مدينة أو حاضرة عن ذلك تقريبا وبدت الحركة وكأنها انتفاضة شعبية. بعد فترة توفق النظام في تأمين السيطرة على بعض أجزاء البلاد بما في ذلك العاصمة فيما ظل الشرق وبعض المناطق في الغرب والجنوب بين أيدي الثوار. وسرعان ما غرقت البلاد في ما كان يتصاعد نحو الحرب الأهلية على الرغم من أنّ التجهيزات العسكرية للثوار لم تكن بأيّة حال من الأحوال متناسبة مع قوّة النار التي كانت للفرق الأمنية العاملة تحت إمرة القذافي والتي استخدمت آليات ثقيلة بما في ذلك قطعا حربية جوية ومدفعية وكذا قوات مرتزقة أجنبية. لقد جعلت وسائط الاتصال الحديث ممكنا بالنسبة إلى بقية العالم أن يرى الفضاضة والأضرار التي اقترفتها الفرق الأمنية العاملة تحت إمرة القذافي ضد المدنيين. على أثر ذلك مباشرة، مرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا يسمح لدول أعضاء بأن تقيم منطقة منع تحليق فوق ليبيا وتعزيزها وبأن تستخدم «كل الإجراءات الضرورية» للحيلولة دون مهاجمة المدنيين. قاد ذلك نحو تدخل النيتو الذي اقتصر على التدخل انطلاقا من الجوّ ومن البحر في حين تُرك أمر القتال البري للميليشيات الثورية المسلحة. وفي الآخر، وبعد ٢٤٦ يوما وضعت الحرب أوزارها. كان القذافي عنيدا وعديم الرحمة ولو لم يكن التدخل العسكري الدولي لقُضي على البلاد وعلى شعبها.

س ح: كيف يمكن لعالم اجتماع مثلك أن ينتج علم معرفة حول مجتمعه تحت حكم ديكتاتوري؟ وما نوع المعرفة التي ينتجها؟

م. ت: لم يكن من اليسير أن تدرّس علم الاجتماع في ليبيا وأن تكون مستقلا وأن تنقذ محتويات الدروس من التلون بالإيديولوجيا. وباعتبار تكوني في المدارس الأمريكية فقد كنت بالغ الانخراط في البحث الامبريقي والتقنيات الكمية. سوسيولوجيًا كنت منشغلا رئيسيا بالتحديث وبالتغير الاجتماعي. كانت هذه المجالات مهمة بالنسبة للمجتمع الليبي ولبقية العالم العربي. لليبيا ساكنة قليلة العدد منقسمة بين قبائل متينة الترابط في ما بينها. وباعتبار توفّر المال وكذا باعتباري أول عالم اجتماع يحمل درجة الدكتوراة لم أواجه صعوبة في النفاذ إلى مسؤولي الصفّ الأول وتأمين المبالغ المناسبة لأي موضوع كنت أبتغي دراسته. وبغية تفادي الوقوع في أية مشكلة فقد تنحيت بعيدا عن مجالين اثنين هما الدين والسياسة. ولكنني كنت أتحايل من أجل القيام ببحوث بين صفوف السجناء وكنت في مناسبتين على الأقل إزاء أمثلة استقيتُها ممن كانوا مسجونين بسبب انخراطهم في «الإخوان المسلمين» وممن أصبحوا معروفين بالعرب الأفغان. وعلى الرغم من كون المبالغ المالية كانت تأتي من المصالح الحكومية فلم يكن ملزما وضع نتائج البحث على محك الممارسة بما أن العلاقة بين البحث وصناعة القرار كانت بالغة الضعف.

س ح: هل تخلّصت الجامعات في ليبيا من المثقّفين الذين كانوا قريبين من طبقة حكم القذافي؟

م. ت: يمكن ترتيب أساتذة الجامعة في ليبيا في صنفين اثنين: كانت المجموعة الأولى متكونة ممن حصلوا على تكوينهم الجامعي قبل انقلاب القذافي العسكري سنة ١٩٦٩ وحصلوا على منح دراسية بالخارج باعتبار تميّزهم. زاول أغلبهم الدراسة في الجامعات الغربية (الأمريكية والبريطانية والألمانية والفرنسية). أعضاء هذه المجموعة منصرفون إلى مهنتهم وعملوا ما في وسعهم ليخدموا اختصاصاتهم وطلبتهم. صار أعضاء المجموعة الثانية طلبة بعد أن بدأ القذافي بالتحدث عن إيديولوجيته الخاصة التي تكرست فيما بعد في الكتاب الأخضر. خلال تلك الأيام لم يكن لليبيا أحزاب سياسية ولكن بعض طلبة الجامعة انخرطوا في التيارات السياسية المختلفة التي وجدت في المنطقة. على أن القذافي قرر أن يتّبع الكل وخاصة طلبة الجامعات إيديولوجيته الجديدة وهو ما قام به العديدون. سنة ١٩٧٦ أَمَرَ أولئك الطلبة الدين آمنوا بإيدولوجيته بأن يطهّروا الجامعات من الطلبة الذين صنّفهم هو رجعيين. وعلى الفور بدأت المصادمات وجرح العديدون وأوقفوا فيما أجبر آخرون على مغادرة الجامعة. في السنة اللاحقة بدأ تنظيم أتباعه في اللجان الثورية. كان على الأعضاء أن يحفظوا عن ظهر قلب أقوال القذافي وأن يتبعوا خطاه وأن ينجزوا أية مهمة يأمرهم بها بما في ذلك شنق الطلبة جهارا في الحرم الجامعية.

حسب التراتيب المنظمة للجامعة ليس إلا للطلبة المتميزين أن يبتعثوا إلى الخارج في معاهد ما بعد التخرج. ولكن منذ أواخر السبعينات كان الطلبة الذين يتحولون إلى قادة للجان الثورية يكافؤون بالدراسة في الخارج. لم يكن أغلبهم موجهين اكاديمياً فكانوا إذا غير مؤهلين للدخول إلى الجامعات الجيدة وكانوا ينهون دراساتهم بالحصول على شهادات جامعات المستوى الثالث أو الرابع في أوروبا الشرقية والبلدان العربية. لدى عودتهم كانوا يحصلون على مناصب التدريس لنشر إيديولوجية القذافي بين صفوف الطلبة والجمهور عامّة. وعليه، وعندما تم فتح الجامعة بعد الحرب، غادر البعض من هؤلاء الأساتذة بمحض إرادتهم وطُلب من آخرين المغادرة ولكن البعض تصرف بحيث يحافظون على مواقعهم بفضل ارتباطاتهم الاجتماعية بأفراد ذوي مراتب عالية في النظام الجديد. كثيرا ما تتمكن العائلة والعلاقات القبلية من استباق آثار القوانين والتراتيب. كان ذاك هو الحال دائما ولا يزال وسيظل لمدة طويلة قادمة.

س ح: هل اضطلع المثقفون بدور في الثورة الليبية؟

م. ت: ما حدث في ليبيا وكذا في البلدان العربية الأخرى هو انتفاضة يمكن أن تتحول إلى ثورة كما يمكن ألا تتحول. أخذ المثقفون على حين غِرّة. كان الأمر في بدايته عبارة عن حركة شباب استخدموا تكنولوجيا الاتصال الحديثة. على أن تاريخ السابع عشر من فبراير-فيفري-شباط كان مبرمجا قبل الانتفاضة التونسية. هو تاريخ مرتبط بمذبحة كانت قد حدثت في بنغازي في ذات اليوم سنة ٢٠٠٦. كان أفراد من الناس يتظاهرون قبل ٢٠١١ ولكن أعدادهم لم تكن غفيرة وكانت قوات الأمن تفرّقهم بيسر. في التخطيط لاحتجاج ٢٠١١ تبادل أفراد من الشباب الأفكار والاستراتيجيات وناقشوها عبر الفايسبوك.

كان النظام على علم بكل هذه النشاطات وكان متهيئا لاحتمال أية انتفاضة. ما حدث في تونس ثم في مصر شجع أناسا أكثر على المشاركة في الانتفاضة الليبية. وعلى الرغم من أن البداية كانت في بنغازي فإن أفرادا من الناس في طرابلس ومدن أخرى كانوا يستعدون للمشاركة. قدحت الفضاضة المفرطة التي واجه بها النظام المسيرةَ السلميةَ زناد سلسلة من ردود الأفعال على امتداد البلاد كلها. وفيما كانت الانتفاضة تتواصل التحق أناس أكبر عمرا ومن كل فئات المجتمع وبما في ذلك المثقفون. وبما أن النظام كان يواصل النجاة من العديد من محاولات الانقلاب العسكرية الفاشلة وكذا من كل أنواع الضغط الدولي بدأ المثقفون الليبيون يقبلون بالفكرة التي مفادها أنه يتوجب أن يأتي التطور السياسي الممكن الوحيد من داخل النظام ذاته.

س ح: كيف ترى، بوصفك عالم اجتماع، مستقبل ليبيا؟

م. ت: ركّزت الشعارات التي انبثت طوال الانتفاضة على التخلص من القذافي وتغيير النظام وتركيز نظام سياسي ديمقراطي. عليك ألا تنسى أن ما يقارب ١٢ بالمائة من ساكنة ليبيا الحاليين ولدوا وترعرعوا خلال حكم القذافي. يعني هذا أنه تم تلقين أغلب الليبيين النشطاء أن نظامهم السياسي هو الأفضل في العالم وأن ديمقراطيتهم التي لا أحزاب فيها ولا انتخابات ولاهيئات تمثيلية هي الديمقراطية الوحيدة الحقّة. كانت كل المنشآت الإعلامية مملوكة للدولة وموجهة نحو الدعاية لأفكار القذافي. كان الهدف جعل كل الليبيين يساندون بحزم تيارا فكريا واحدا. نجح المتمردون الليبيون في تغيير النظام وفي التخلص من القذافي ولكني لا أعتقد أنهم مؤهّلون لإرساء الديمقراطية. نظمت الحكومة الانتقالية مستعينة بمئات الصحف وعشرات المحطّات التليفيزيونية وعدد لا يحصى من الأحزاب السياسية انتخابات نزيهة ولكن المتمردين لم يلقوا أسلحتهم. وعليه يوجد الآن أكثر من ألف مجموعة مسلّحة تعمل كل واحدة منها باستقلال. وهي تنخرط في أية مَهَمَّة يقررها قادتهم بدءا من إدارة مناطقهم وتركيز نقاط التفتيش وصولًا إلى إجراء أيّ إيقاف بل حتى التحقيق والزجّ بالناس في سجون خاصّة. وفضلا عن ذلك في البلد مجموعات دينية متطرفة تصر على فرض تأويلها الخاص للدين على الآخرين. وما عملت مثل هذه المجموعات خارج القانون فإن إرساء ديمقراطية سيظل من قبيل التمنّي.

س ح: ما رسالة علم الاجتماع في ليبيا ما بعد الثورة؟

م. ت: بات اليوم من الممكن إجراء بحوث حول مواضيع كانت من قبيل التابوهات تحت حكم القذافي. توجد أكداس من المعطيات يمكن إعادة تحليلها من أجل تطوير نماذج نظرية جديدة باعتبار متغيرات ذات ارتباط بطبيعة النظام السياسي الذي دام ٤٢ عاما. في الآن ذاته أدخل الربيع العربي مجالات وتوجهات جديدة في البحث متجها إلى القوى التي ستنهدس مستقبل المجتمع الليبي: منشآت الإعلام معقدة التركيب، الفاعلون السياسيون الجدد، القوى الدولية، المجموعات الإسلامية والمهجرون. مهمة علم الاجتماع هي وصف الكيفية التي ستشكل بها مختلف هذه المكونات المتضاربة المشهد الليبي. لا أشك في أن علماء الاجتماع الليبيين سيكونون محمّلي الأيدي لزمن طويل آت ■

أزمة سياسية في الجامعات الإسرائيلية

فراس حمامي، المعهد الملكي للتكنولوجيا، ستوكهولم، السويد

الدولة الاسرائيلية تراقب التعليم والمناهج الدراسية في جامعاتها

أمضى

العديد من أعضاء هيئات تدريس في العديد من الجامعات الإسرائيلية مؤخّرا عريضة تحتج على مقترح كانت قدّمته اللجنة الفرعية لتقدير الجودة التابعة لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي (م ت ع) لمنع قسم السياسات والحكم في جامعة بن غوريون (ج ب غ) من تسجيل طلبة للسنة الجامعية ٢٠١٣-٢٠١٤. أطلق جلعاد هاران (Gilad Haran) الأستاذ بمعهد وايزمن للعلوم هذه العريضة محاججا بأن «الحرية الآكاديمية في التعليم العالي الإسرائيلي يتهددها خطر بالغ». بدأت العريضة تمرر للإمضاء في سبتمبر فيما كانت دولة إسرائيل تَحْظر حرية التعبير في جامعاتها منذ تركيز إسرائيل بوصفها دولة يهودية سنة ١٩٤٨. يشير هذا التاريخ أيضا إلى النكبة بالنسبة إلى الفلسطينيين وضياع فلسطين التاريخية والتظهير العرقي والتهجير ووفاة العائلات والأصدقاء وضياع الأملاك والمجازر التي اقترفها المسلحون الصهاينة (قبل تركيز دولة إسرائيل) قبل ١٩٤٨ وبعدها. ساندت أكثر من ٢٧ جامعة إسرائيلية بوعي السياسة التمييزية (الأبارتايد) الإسرائيلية عبر المشاركة المباشرة في كلا نشاطيها السياسي والعسكري (Hever، 2009).

كبت المعارضة السياسية في الجامعات الإسرائيلية

صادقت حكومة بنيامين ناتنياهو اليمينية على سلاسل من الإجراءات القمعية لردع الانتقاد الداخلي المتأتي من مجموعات حقوق الإنسان والإعلام والحقوقيين (Cook، 2012: 22). يراقب الطلبةُ اليهودُ وأعضاءُ الكلية المحيطَ الجامعيّ ويقومون بأدوار كلاب الحراسة على دروس الأساتذة المعارضين. وبغية تفادي تشويه السمعة وفقدان مراكز العمل والسجن وحتى الموت فإن أعضاء هيئات التدريس يحبسون المعلومة التي يمكن أن تستفز السلطات. ن تستفز السلكاتتحُرمت الأستاذة آرييلا أزولاي من الترسيم (tenure) ظرحولون دراساتهم بالحصول على شهابسبب مشاركاتها السياسية. وعندما أعلن الأستاذ نيف غوردون مساندته لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية سنة ٢٠٠٩، طالبت المجموعةُ غير البرلمانية إيم تيرتزو (Im Tirtzu) الجامعةَ بأن تقيل الأستاذ وبأن «تضع حدًّا للنزعة المعادية للصهيونية» (هآرتس، Haaretz 2012/30/9). كما انتقد وزير التعليم جدعون ساآر قسم السياسات والحكم في ج ب غ لانحيازه للحركة النقدية للصهيونية»ما بعد الصهيوني» («post-Zionist»). وقد تعرض الأستاذ إيلان بابيه الذي ساند المقاطعة الآكاديمية لإسرائيل هو ذاته إلى المقاطعة في جامعة حيفا. وبعد أن كان تلقى العديد من التهديدات بالقتل أدانها الكنيست انتقل بالعمل إلى جامعة إيكستر (Exeter) سنة ٢٠٠٨. أدانت لجنة التعليم في الكنيست نزار حسن الذي أخرج العديد من الأفلام الحائزة على جوائز بسبب انتقاده طالبا يهوديا دخل

>>

إلى قاعة الدرس في معهد سابير مرتديا البزة العسكرية (Cook، 2008) في ما لم تكن ثمة إدانة مماثلة لأستاذ يهودي في نفس المعهد طلب من بدوية أن تنزع حجابها لدى وصولها إلى قاعة الدرس. منذ اندلاع الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠ كثفت الشرطة الإسرائيلية والمصالح الاستخباراتية السرية من حملات التوقيف والتحقيق التي تستهدف الطلبة الإسرائيليين-الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية. قُتل يوسف، الطالب في ج ب غ، بسبب ارتباطه السياسي بلجنة الطلاب العرب في الجامعة (Gordon، 2006: 194-5).

مساعدة الاحتلال العسكري

تساعد الجامعات الإسرائيلية البحث والتدريب العسكريين عبر تعاون وثيق مع شركتي تصنيع الأسلحة إيلبت ورافائيل (Elbit and RAFAEL). الشركتان معروفتان بتوفيرهما نظام التحكم في جدار الفصل (الأباتايد) الإسرائيلي وهو حاجز حقيقي بطول ٧٦٠ كيلومترا غُرس في الضفة الغربية المحتلة ممكّنا إسرائيل من مصادرة المزيد من الأرض الفلسطينية. الجامعة التقنية ممولة من إيلبت بغية تطوير أنظمة الأسلحة الروبوتية مثل الطنان الهوائي وتكنولوجيا عربة القتال ذاتية الحركة التي ساعدت إسرائيل على مهاجمة غزة في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، كما قدمت مساعدة خاصة للطلبة الذين خدموا الهجوم. وعلى ما روى هفر (Hever (2009)) وحاييم روسو فإنه تم إلحاق مدير فرع إل أب التابع لإيلبت بالفريق التنفيذي للجامعة التقنية وأسندت الدكتورا الفخرية لرئيس أنظمة إيلبت.

بنيت العديد من الجامعات الإسرائيلية على أنقاض مدن وقرى فلسطينية تم تدميرها في ١٩٤٨ و ١٩٦٧. ولم تعترف جامعة تل أبيب بالمرة بأنها بنيت على أنقاض قرية الشيخ موانى الفلسطينية التي تم تهجير سكانها وإجلاؤهم. كما بنيت جامعات أخرى مثل مركز جامعة أريال في السامرة على مستوطنات في الضفة الغربية غير قانونية من منظور القانون الدولي. وعلى الرغم من مقاطعة معهد أريال وهيئاته في إسرائيل كما في ما وراء البحار فإن وزير التربية امتدح القرار القاضي بمنح المؤسسة وضع الجامعة الكامل.

تُظهر هذه الأمثلة أن غلق قسم السياسات و الحكم في ج ب غ لم يكن من دون دافع سياسي. ومثلما بينت الأستاذة رفكة كارمي إلى رؤساء جامعات البحث الإسرائيلية «توجد ثمة العديد من الأخطار الداخلية والخارجية التي تهدّد المؤسسات الآكاديمية... ليست هذه معركة ج ب غ الخاصة بل صراع كل المؤسسات الآكاديمية الإسرائيلية... إن الإمضاء بالموافقة على القرار الحالي لمجلس التعليم العالي مرادف لرفع الراية السوداء على استقلالية الآكاديميين الإسرائيليين». وقالت الأستاذة تانيا رينهارت من جامعة تل أبيب«إن ما من مجلس أية جامعة إسرائيلية مرّر قرارا يحتج على الغلق المتكرر للجامعات الفلسطينية... وإن الآكاديميا رفضت في أقصى حالات خرق حقوق الإنسان والمبادئ الأخلاقية أن توجّه الانتقاد... وتعاونت مع نظام الإضطهاد» (Reinhart، 2004). ذلك صحيح أيضا في ما يخص مناصري إسرائيل في الخارج فلا واحد من رؤساء المعاهد الأمريكية ال٤٥٠ الذين أدانوا نداء المقاطعة احتجّ على هدم جامعة غزة الإسلامية (Gordon and Halper، 2008).

للرد على خرق حقوق الإنسان داخل الجامعات وخارجها طالب الآكاديميون ذوو الاهتمام بأن تضع جامعاتهم موضع التطبيق سياساتها الإيتيقية التي تقدّسها في دساتيرها. من ضمن هيئات أخرى طالبت اللّجنة البريطانية للجامعات الفلسطينية ومجموعة العمل السويدية KTH لمقاطعة إسرائيل، وجمعية هيئة التدريس لجامعة ماك جيل واتحاد طلبة بركلي بأن تقطع جامعاتهم علاقاتها بالجامعات التي تتواطأ مع سياسة الأبرتايد الإسرائيلية. كانت جامعة جوهانسبرغ أول جامعة توقف التعاون مع ج ب غ. على المستوى الأوروبي استعجل ٢٦٠ آكاديميا من عشرين بلدا اللجنة الأوروبية بأن تطرد الشركات الإسرائيلية المتورطة في انتهاك حقوق الإنسان الفلسطينية من برامج الاتحاد الأوروبي.

كثيرا ما ينظر لحملة المقاطعة على أنها عائق تجاه الحوار الحر وتحقيق الحرية الآكاديمية. ولكن السبعين عاما الماضية من الحوار مع السلطات الإسرائيلية لم تدفع البتة بمسار «السلام» ولا أجبرت إسرائيل على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة أو القانون الدولي. تظهر أمثلة من جنوب أفريقيا إبان نظام الميز العنصري (الأبارتايد) أن النداءات الدولية من أجل الحرية الآكاديمية يمكن أن تكون فعالة. يمكن لمثل هذه النداءات أن تكشف سياسة الحكومة الإسرائيلية وأن تتحدّى نظام المراقبة الذي يسيطر على حرية التعبير في الجامعات وأن ينقذ الجامعات الإسرائيلية من أزمتها السياسية وإذا الأخلاقية الراهنة ■

مراجع:

Cook, J. (2012) “The full story behind the war against free speech in Israel’s universities.” The Electronic Intifada. Accessed on 102012/27/ from http://electronicintifada.net/content/full-story-behind-war-against-free-speech-israels-universities/11783

Cook, J. (2008) “Academic Freedom? Not for Arabs in Israel.” CounterPunch. Accessed on 82012//11/ from http://www.counterpunch.org/.../academic-freedom-not-for-arabs-in-israel/

Eqeiq, A. (2012) “Epilogue.” Omrim Yeshna Eretz – Hekayat Balad (Once upon a Land) / A Tour Guide. Sedek. Zochrot: Tel-Aviv.

Gordon, N. and Halper, J. (2008) “Where’s the academic outrage over the bombing of a university in Gaza?” CounterPunch from http://www.counterpunch.org/200831/12//where-s-the-academic-outrage-over-the-bombing-of-a-university-in-gaza/

Hever, S. (2009) “The Economy of the Occupation – A Socioeconomic Bulletin.” Jerusalem: The Alternative Information Center. Accessed on 201005-02- from http://usacbi.files.wordpress.com/200911//economy_of_the_occupation_2324-.pdf

Reinhart, T. (2004) “Academic Boycott: In Support of Paris VI.” The Electronic Intifada.

مسرح المُضْطَهَدِين

نوع من علم الاجتماع العمومي

بقلم خوسي سويرو (José Soeiro)، جامعة كوانبرا، البرتغال

المشروع «طلبة من أجل القورود» جمع مسرح حواري في ايار ٢٠١٠ في البارلامنت البرتغالية. اجتمعا أكثر من ٢٠٠ طالب من كل أنواح البلد للبحث عن حلول لمشاكلهم بإشراف ملك البرتغال، د. لويس.
صورة: كارلا لويس

بينما كنا في خضم مؤتمر الجمعية البرتغالية لعلم الاجتماع الذي انعقد في بورتو خلال شهر حزيران جوان ٢٠١٢، صغنا مسرحية «مسرح- حواري» أسميناها «طلبة من أجل القروض» (في مواجهة «قروض من أجل الطلبة»

http://estudantesporemprestimo.wordpress.com/)

هي تروي قصة واقعية لطالبة أُجبرت بسبب عدم حصولها على منحة على استلاف قرض من البنك حتى تستكمل دراساتها. تندرج المسرحية في «مسرح المُضْطَهَدِين» وهو مشروع يجري إنجازه منذ أكثر من عامين ويتم تحقيقه في العشرات من المدارس والمعاهد في البرتغال من الشمال إلى الجنوب ويشترك فيه آلاف الطلبة. استُخرجت منه مطالب وعرائض وألهم حوارات وأعمالا مباشرة. عبر وصف ما تتطلبه الدراسة من تكاليف، تصوّر المسرحية بطريقة درامية اللاتساوي في بلوغ التعليم العالي والاقتطاعات التي تسلط على التمويل العمومي وانتشار القروض البنكية بين الطلبة رابطين مستقبلهم بالنظام النقدي. إثر المشاهدة والتعرف والتحديد والضحك ينقلب الحضور إلى مناقشة ما تم في العرض وما تعبر عنه القصة وجذور المشكلة. عندها يدعى الحضور للمشاركة ويحفّزون عبْر ما يقوم به الوسيط الذي يُقدّم على أنه بهلوان بحيث يصعدون على الركح ويتدربون على ابتداع حلول ممكنة للمشكل الذي طرح في المسرحية: أيكون بمستطاعهم أن يتصرفوا بطريقة أخرى في مثل هذه الوضعية؟ يقبل البعض بالتحدي وعندها تتأسس المحاورة.

مسرح المضطهدين يتقابل مع علم الاجتماع

مسرح المحاورة هو الشكل الأكثر شيوعا من مسرح المضطهد (م م) وهي طريقة مسرحية سياسية ابتدعها البرازيلي أوغوستو بووال (Augusto Boal) تستعمل في الكثير من البلدان بوصفها جزءا من العمل الاجتماعي والسياسي والتربوي. في البرتغال تبنتها العديد من المجموعات من أجل التفكير في المصاعب التي يعيشون والتدرب على التغييرات التي يرغبون بوضعها موضع التنفيذ. نقطة انطلاق الطريقة فرضية ديمقراطية جذرية: يعرف المسرح على أنه «القدرة التي يمتلكها البشر لا الحيوان على ملاحظة ذواتهم خلال الفعل» وذاك هو السبب الذي يجعل « كائنا من كان قادرا على فعل المسرح بما في ذلك الممثلون». عبر المسرح نمثل الواقع في فضاء آخر، الفضاء الجمالي، وعندها نصبح فاعلين مقررين ما الواقع الذي نريد، ونغنم في الآن ذاته امتياز كوننا متفرجين. في م م يدعى المُتَفَرْمَثِّلُون (spect-actors)، وهي كلمة ابتدعها بووال حتى يسمّي المشارك الذي يكون ممثلا ومتفرجا في آن معا، إلى هدم الجدار الذي يفصل الركح عن القاعة وأولئك الذي يلاحظون (المتفرجين) عن أولئك الذي يحتكرون الفعل (الممثلين). يوضع تقسيم العمل التقليدي هذا الذي يحيل على احتكار الفكر والفعل أو يشرعن الكلمة موضع سؤال في المسرح وفي ما هو خارجه. ما من أحد يجبر على الانحباس في دوره الاجتماعي: إن القدرة على القيام بأدوار أخرى لدليل على إمكانية التحرر.

>>

أمن المصادفة أن يكون مسرح المحاورة هذا جزءا من مؤتمر علم اجتماع؟ أم يكون، وعلى العكس من ذلك، في الواقع شكلا من الحوار السوسيولوجي والتدخل؟ ما العلاقة بين م م وعلم الاجتماع العمومي؟ ما الذي يمكن أن يتعلمه الواحد من الآخر، وما المصاعب التي يواجهها مثل هذا الحوار؟

كلا صنع علم الاجتماع والمسرح، في معنى ما، إنتاج رمزي للواقع وصناعة لمقولات تمثل وفهم. في الحالتين هما يراهنان على ممثلين آخرين، اختصاصات أخرى، سياسيين، وسائط إعلامية أخرى، يوفرون طرقا منافسة لتمثيل العالم الاجتماعي. تمثل المسرحية-المحاورة سرديةً ووجهة نظر حول الواقع. ويظهر مسرح المحاورة مختلف مشاهد القصة بوصفها أطرا للتفاعل. يتمحور واحد من رِهاناته الدرامية حول الكيفية التي بها نُجلِي مختلف العناصر البنيوية التي تمثل ما يسميه إيرفنغ غوفمان «نظام التفاعل». لعلم الاجتماع إمكانية المساعدة على ذلك.

طوّر علم الاجتماع جهازا مهما يمثل به، عبر المفاهيم، العناصرَ التي لا يمكن للوهلة الأولى التعرف عليها في كل وضعية ملموسة لأنها تمتد إلى ما وراءها. هي بالتأكيد مفيدة في العمل على إظهار الخصائص النسقية للوضعيات الاجتماعية في مشاهد نظرية. على مستوى آخر، درس علم الاجتماع بعمق الكيفية التي بها تتجسد بها العلاقات الاجتماعية عبر الممارسات والأمزجة والكيفية التي بها تكون الأدوار وسائل عبرها يتشكل العالم الاجتماعي. يمكن لعلم الاجتماع أن يتحدى المسرح في أن يأخذ في الحسبان الكيفية التي بها تتهيكل الأدوار والهويات وأشكال الفعل والتطبعات المجسدة تحت أثر موازين القوى الاجتماعية. وأخير وليس آخرا اعتاد علم الاجتماع على أن ينظر للقصص الفردية على أنها سرديات لا تُختزل في فرادتها بل تُردّ إلى العلاقات التي تعبّر عنها. ما يسمى في م م «النمذجة»، أي السيرورة التي عبرها نعدد السرديات الفردية ونمضي من «الظاهرة إلى القانون»، عملية أساسية في التفكير السوسيولوجي.

أهو أسلوب أم تحد يواجهه علم الاجتماع العمومي؟

مثْلا بمثْل يمكن لم م كذلك أن يكون أسلوبا بالغ القوة بين أيدي علم الاجتماع العمومي. فعلى اعتباره لغة إنسانية أكثر اكتمالا، يمكن للمسرح أن يمنح لكل نقاش تعقّد السياق وآليات التفاعل وكيفية تجسّد الاجتماعي في البدن وفي الفضاء. بطريقة مباشرة هو يربط بين النقاش والتجربة وما يسميه بيار بورديو (Pierre Bourdieu) «الحس العملي»، بما يسمح بتفادي تشفير مجرد كثيرا ما يختبر (ويستخدم) بوصفه أداة تخليص من تملك الأرواح وخاصة بالنسبة إلى من لا ينتمون إلى حقل علم الاجتماع. ولأن المسرح الحواري يتموقع في الوسط مما يوجد وما لم يوجد بعدُ (ويمكن للمُتَفَرْمَثِّلين أن ينجزوه) فهو يدعونا إلى التفكير في الواقع الاجتماعي نقديا بوصفه، فحسب، واحدة من الإمكانيات من بين أخريات. في م م يجد المضطهدون في مكنوناتهم الخضوع والتمرد في آن معا حيث يكون كل جسد في الآن ذاته موضعا للهيمنة والتحرير، ويكون كل عرض إعادة إنتاج وإمكانا للزيغ.

أخيرا م م تفاعلي. يمكن له أن يكون، إذا ما استخدمنا تعبير بريشت (Brecht)، «معلّما وممرّنا» في آن معًا وأن يسمح لعلم الاجتماع العمومي أن يَصل إلى متلقين أوسع مدى. هو بالنسبة إلى متلقين غير منجذبين إلى المناقشة السوسيولوجية أو السياسية دعوة إلى مشاهدة مسرحية يمكن أن تكون أكثر إثارة من الذهاب إلى مناقشة شكلية أو فصل دراسي. هذه هي في آخر المطاف التجربة التي كانت لنا ضمن مشروع «طلبة من أجل القروض»: كانت أعداد المهتمين أكثر كثافة مما كانت عليه في محاولات سابقة لإنجاز «دورات إعلامية» حول المنح الجامعية أو حول وضع التعليم العالي. لم يكن مسرحا للتزويق أو للتمثيل بل كان مغريا للشباب الذين لم يكونوا متحمسين لأشكال المحاورة الأخرى.

بطبيعة الحال ليس كل شيء يسيرا لدى التفكير في م م بوصفه واحدا من وسائل علم الاجتماع العمومي. العمل على عدم الانكفاء في الاختصاص شيء أساسي في ذلك. أيتناسب ذلك مع علم الاجتماع حتى إذا ما فكرنا فيه على اعتباره «معرفة تواصلية تتبادل بين علماء الاجتماع وجماهيرهم» على ما يصفه مايكل بوروواي (Burawoy)؟ إذا ما كان علم الاجتماع العمومي أكثر من مجرد طريقة لفك الانحباس ضمن الفضاء العمومي للنتائج المهمة التي تصدر عن «علم الاجتماع المهني» وعن أسئلة «علم الاجتماع النقدي» العسيرة، كيف له أن يتعامل مع ما يسميه جاك رانسيير (Jacques Rancière) «الفضيحة الأبدية» للديمقراطية تلك التي لا تتخذ المساواة هدفا بل تعتبرها أمرا مسلما به؟ كيف يمكن، إذا ما استخدمنا تعبيرا آخر، لعلم الاجتماع العمومي أن يرفع شعار الاختلاف بين تفكير عالم الاجتماع والحس المشترك وأن يقبل في الآن ذاته الأساس الديمقراطي (كثيف الحضور في م م) القائل بأن لجميعنا نفس الحق والشرعية في تناول العالم الاجتماعي بالحديث؟ أبإمكان علم الاجتماع العمومي أن يتغاضى عن الفكرة التي مفادها أن عالم الاجتماع الذي ينير المهيمن عليهم بالعلم ويخاطر بدلا من ذلك بالتقدم خطوة في اتجاه بناء جماعي للمعرفة في الفضاء العمومي قاصدا التحول هو ذاته إلى حس مشترك جديد مثلما يقترح بونافنتورا دو سوسا سانتوس (Boaventura de Sousa Santos)؟ وهل يمكن أن يكون ذلك من دون التخلي عن مراعاة الكيفيات الواجبة وما يتطلبه الاختصاص؟ علينا، في الاحتمال الأدنى أن نحاول ■

هشون ولكنهم لا يلينون

اندلاع حركة اجتماعية جديدة في البرتغال

دورا فونسيكا (Dora Fonseca)، جامعة كوانبران البرتغال

إحتجاج «البروليتاريا الذين لا يلينون». اللائحة تقرأ: «فقط الكفاح سينتصر الهوشونية. القسوة ليست حل

جرّت الأزمة المتفاقمة في منطقة اليورو العديد من ردود الأفعال من كلا طرفي الحكومات والمجتمع المدني. في ما يخصه، أظهر المجتمع المدني قدرة مدهشة على توليد فاعلين جماعيين جددا استهدفت أفعالهم الآثار السلبية للعولمة والسياسات النيوليبرالية. وقد شهدت السنين القليلة الأخيرة دورة من الخصومة كانت فيها الديمقراطية ذاتها موضع سؤال مثيرة الانتباه إلى قضايا ذات علاقة وطيدة وخاصة منها هشاشة العمل. بات تفكيك دولة الرعاية وإعادة تركيب أهدافها مشغلين مشتركين ولّدا فاعلين جماعيين جددا وحوّلا من هم موجودون منهم.

«الهشون الذين لا يلينون»

«الهشون الذين لا يلينون» أو ما يعرف بالبرتغالية ب (Precários Inflexíveis) (هـ ل ي) من بين هؤلاء. ظهرت الحركة أول الأمر في العاصمة لشبونة سنة ٢٠٠٧ راسمة لها هدفا مواصلة عمل التعبئة الذي كان قد بدأ مع موكب يوم مايو أيار الناجح. كان بعث الفاعل الجماعي «هـ ل ي» طريقة في تنشيط ما كان يؤطر الحركات الاجتماعية أي المناقشات حول هشاشة العمل والتركيز علي آثارها الاجتماعية. تنامت «هـ ل ي» انطلاقا من تكتل صغير سمي «غليان» (Ferve) تجنّد ضد الاستخدام الاستغلالي لقوانين «العمل المستقل». قامت «غليان» من أجل fartos d'estes recibos verdes وهو ما يمكن ترجمته ب «سئمنا هذه الوصولات الخضراء» حيث كانت الوصولات المقصودة تشير إلى قوانين «العمل المستقل» التي طبّقت على العمال غير المرتبطين بعلاقة تبعية شكلية لمستخدِم. قانونيا، هؤلاء العمال هم أعراف أنفسهم وهو يتحملون إذا مسؤولية ضمانهم الاجتماعي ومنافع أخرى ولكنهم في الحقيقة أجراء تابعون لمستخدميهم من دون النفاذ إلى المنافع الاجتماعية التي من المفروض أن تكون لهم. لم تبن «هـ ل ي» على «غليان» عبر الاقتصار على التركيز على «الوصولات الخضراء» بل على عدد من أشكال هشاشة العمل.

>>

اتبع تكوين هـ ل ي وتطورها ما اعتبره سيدناي تارو (Sidney Tarrow) سيرورات رئيسية في الحركات الاجتماعية: أولا: دعم التحديات الجماعية، ثانيا: الانغماس في الشبكات الاجتماعية، والقضايا المشتركة والأطر الثقافية، ثالثا: بناء التضامن عبر بنيات ارتباط وهويات جماعية لدعم الفعل الجامعي. كان دعم الشعارات المشتركة واضحا تمام الوضوح في حالتنا هذه إذ تم تحقيقه عبر إدانة هشاشة العمل في مواجهة الجهود التي كانت تقدم العلاقات التعاقدية الواهنة على أنها مُحرِّرة وأقلّ تصلبا وإذا أكثر مواتاة لمشاريع الحياة الفردية والمسارات المهنية. تتبع هـ ل ي توجهات التنظيمات المستقلة التي تختلف أيّما اختلاف عن الأحزاب السياسية التقليدية وكذا عن النقابات العمالية.

تتسم هـ ل ي بنفس الخصائص التي تنسب عادة إلى الحركات الاجتماعية الجديدة: الديمقراطية الداخلية المعززة، القيادة المبثوثة، المرونة، درجة عالية من اللاشكلية، تنوع الاهتمامات، الارتباط القوي بأدوات الحركية السيبرنية، الإبداع والتجديد في الأنشطة العمومية، الشبكية، البنية الانقسامية ومتعددة الوجوه، الاهتمام المحدود بالتفاوض مع الخصوم، التضامن بوصفه هدفا، والسعي إلى المشاركة والفعل المباشر. في حالة هت ل ي اضطلعت منذ البداية سمَةٌ محدّدة بدَوْر مركزي وهي الارتباط القوي بالحركية السيبرنية. كانت المدونة

http://www.precariosinflexiveis.org

/ أول ظهور عمومي يعلن عن وجود هـ ل ي. تم إطلاقها مباشرة بعد بعث المجموعة وكان الإصدار الأول « بيان الهشّين» عرّف فيه النشطاء أنفسهم على أنهم «هشون في أعمالهم وفي حياتهم». أدانوا الهشاشة التي خيّمت على العديد من قطاعات الاقتصاد (وعلى الخصوص القطاع العمومي الذي تديره الدولة) تماما مثل عدوا «منظوريتهم» ضمن الخطاب السياسي. أعلنوا نيتهم «إعادة ابتداع النضال» بما يعني اعتبارهم أن الطرق التقليدية التي تستعملها النقابات العمالية لم تعد مناسبة للمجتمع ما بعد الحديث. لقد رفعوا شعار أنهم « هشون ولكنهم لا يلينون» معلنين تصميمهم على معارضة النزعات القوية نحو الزج بالناس في مواضع الهشاشة والبلترة.

شهّرت الأنشطة الأولى رئيسيا وأدانت الوضعيات غير العادلة وغير القانونية التي يُورَّطُ فيها العمال الذين «يتمتعون» تعريفا بأشكال أكثر ضعفا من الحماية الاجتماعية بفعل عقود عملهم ذات المرونة الأكبر. يعسر على هؤلاء الاشتراك في منظمات العمال الجماعية التقليدية مثل النقابات العمالية، وليست القضية هاهنا عجزا في الحركة العمالية عن التعامل مع أشكال مسارات العمل الجديدة فحسب بل في تنامي الشك في التنظيمات الشكلية والسياسات المؤسسية وفقدان الثقة فيها.

واحد من الأهداف الرئيسة في بناء هوية جديدة هو ذاك الذي يهم «العامل الهش». ذلك شرط ضروري للتجنيد الفعلي ضد لانظامية العلاقات الشغلية. وعليه، وعبر هـ ل ي، كان الهدف المركزي هو تعزيز اليقظة وإطلاق الوعي في صفوف من يشغلون مواقع عمل ذات حقوق أقل أو حتى من دون حقوق البتة. (بالتحالف مع فاعلين جماعيين آخرين وطنيين ودوليين مماثلين) خلقت هـ ل ي، عبر تجنيد معاني جديدة ذات ارتباط بالآثار المدمرة المنجرة عن هشاشة العمل، مجالا جديدا للمخاصمة والصراع. بدأوا بإطلاق عدد من الأنشطة ذات الطبيعة التعبيرية عبرها تمكنوا من التطور حاليا نحو مستويات أعلى من الأداتية ومن التشكل بحيث صارت هـ ل ي الآن منظّمة.

قانون الأوليغارشية الفولاذي؟

تختبر اليوم هـ ل ي مرحلة جديدة في «دورة حياتها». بوصفها منظمة ذات نطاق وطني، هي تشهد الآن التشكل والتقنين. يعتبر هذا الانتقال من اللاشكلية إلى منظمة أكثر شكلية خطوة منطقية ولازمة-كافية للاعتراف بشرعيتها بوصفها منظمة ذات سلطات تمثيلية. متسلحة بوضعها القانوني اتجهت نحو المجال الانتخابي آملة التحدّث باسم جمهور ناخبيها في حوار مؤسس مع منظمات أخرى وقوى شكلية. وعلى الرغم من الإمكانات الجديدة التي ابتدعتها منظمة شكلية يوجد ثمة انشغال بأن يؤثر قانون الأوليغارشية الفولاذي فيها ويمس من طبيعتها الثورية على اعتبار مزيد تركيز هـ ل ي على الحفاظ على بنيتها سالمة عوضا عن متابعة أهدافها الأولى. قاد الانتقال من الاحتجاج العفوي إلى التنظيم إلى ظهور بنية بيروقراطية حوّلت أهداف هـ ل ي وثلمت اندفاعتها النزاعية. ولكن وعلى ما يرى بعض الكتاب مثل ألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci) ليست البقرطة نتيجة محتومة وغير قابلة للمحو وهي فضلا عن كل ذلك لا تصاحب تغيير الغايات الجذرية للتنظيم. ستكون هذه البدائل محل تقدير خلال الأشهر القادمة بإعادة افتتاح «الموسم السياسي». من المنتظر أن نرى خطط تقشف جديدة في بلدان منطقة اليورو وكذا ما يقابلها من ردات فعل تقوم بها الحركات السياسية التي ترفض حالة الركود. عندها وعندها فحسب سنرى آثار تصاعد الصبغة الشكلية الحقيقية لدى هذه المنظمة المرموقة.

إلى حد الآن، نجحت «هـ ل ي» في الحد من النزعات الأوليغارشية مثلما يشهد على ذلك الدور الذي اضطلعت به في ما تم من تجنيد في الخامس عشر من سبتمبر-أيلول ٢٠١٢ (عندما نزل مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع بدعوة من شبكات لاشكلية محتجين على التقشف) أو في الاحتجاجات على المصادقة على ميزانية الدولة لسنة ٢٠١٣ (في الواحد والثلاثين من أكتوبر-تشرين الأول ٢٠١٢، والذي نظمته الكنفدرالية العامة للعمال البرتغاليين، أكبر النقابات العمالية البرتغالية) أو حتى في الجهد الذي بذلته في التجنيد من أجل خوض الإضراب العام الذي دعت إليه النقابات العمالية والذي نفّذ يوم الرابع عشر من نوفمبر تشرين الثاني ٢٠١٢ ■

علم اجتماع فوق رمال متحركة

تقرير عن مؤتمر علم الاجتماع البرتغالي السابع

بقلم ماريا لويسا كواريسما (Maria Luísa Quaresma)، جامعة أوبورتو، البرتغال

أعداء متحمسون من الجيل الجديد يحضرون مؤتمر علم الاجتمج البرتغالي السابع في اوبورتو، ١٩-٢٢ حزيران، ٢٠١٢

انعقد مؤتمر علم الاجتماع البرتغالي السابع في كلية الآداب بجامعة أبوتو من التاسع عشر إلى الثاني والعشرين من شهر يوليو- حزيران سنة ٢٠١٢. نظمته الجمعية البرتغالية لعلم الاجتماع (ج ب ع اج)، تلك الجمعية التي تأسست سنة ١٩٨٥ وتعمل على تطوير علم الاجتماع البرتغالي والاعتراف به ونشره، وهو ذاك العلم الذي اعتبرته الديكتاتورية «علما غير مناسب». جلب سقوط الدكتاتورية سنة ١٩٧٤ وعصر الديمقراطية الجديد الحيوية للجمعية المكونة حديثا. منذ نهاية الثمانينات ونحن

ننظم مؤتمرا وطنيا كل أربع سنوات جامعين الجماعة العلمية البرتغالية ولكن فاتحين الباب في الآن ذاته للمعرفة العلمية الدولية التي تأتينا من الباحثين الأجانب.

كان موضوع المؤتمر «المجتمع، الأزمة وإعادات التشكل» مناسبا تماما للمرحلة التي بدا فيها أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية تعني أن التوقع أفسح في المجال للايقين وأن الأمن انتهى إلى المخاطرة وأن الأمل أخلى المجال للخوف. جلب برنامج تكوّن من أشكال ومواضيع مختلفة أكثر من ألف عالم اجتماع ضموا ٦٦٩ متدخلا من مؤسسات مختلفة. وعلى الرغم من أن ٧٢ بالمائة منهم كانوا من مؤسسات جامعية برتغالية فإن علينا أن نشير إلى أن هذا المؤتمر جمع نسبة عالية (١٩ بالمائة) من علماء الاجتماع الأجانب وخاصة من البرازيل.

انعقد اجتماع ما قبل المؤتمر في التاسع عشر من يوليو- حزيران مبرزا مبادرة جديدة توجهت إلى علماء الاجتماع الشبان. تمثلت الفكرة في تنظيم مناقشة للقضايا التي تهم أولئك الذين بدأوا للتوّ مسارا مهنيا في علم الاجتماع، أي اندماجهم في سوق العمل أو إمكانات اتباع مسار بحثي في الاختصاص. كانت النقطة الأولى في البرنامج متمحورة حول حضور رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع مايكل بوروواي (Michael Burawoy) وحضرها ١٨٠ عالم اجتماع شاب. وعلى الضد من نمط المؤتمرات التقليدية التي غالبا ما تكون هرمية ومتباعدة المسافات بين المشاركين كانت الجلسة المعنونة «محادثة مع مايكل بوروواي» قد انطلقت أشهرا قبل ذاك التاريخ عندما اقترح علماء الاجتماع الشبان قضايا وأسئلة رجوه أن يثيرها. متجاوبا معهم خاض الأستاذ بوروواي التفكير في ديمقراطية المعرفة العلمية واحتكار الشرعية العلمية من قبل مراكز الإنتاج الآكاديمي الكبيرة وإمكانيات التدخل السوسيولوجي في المجال العمومي في ظرف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والعديد من المواضيع الأخرى.

خلال أيام المؤتمر الثلاثة المتبقية أشرك برنامج آكاديمي متنوع قادته جلسات عمومية حول «المجتمع والسياسات»، و«المجتمع والديمقراطية والقيم» و«الأزمة والآفاق السياسية» وجوها معروفة مرموقة وكذا علماء اجتماع برتغاليين معروفين ومحترمين في تفاعل خلاق مع الحضور. ناقشت الورشات مواضيع كانت تفيض على حدود الاختصاصات مهيّئة الأرضية لإقامة الجسور بين الإنتاج العلمي والفعل الاجتماعي والسياسي. ناقش الاختصاصيون البرتغاليون والأجانب آثار سياسات الجنوب الأوروبي في حقول من قبيل الاقتصاد والعمل والهشاشة والصحة والتعليم والتقدم في السن والحماية الاجتماعية والمجالات الترابية والبيئة. وفي الأخير كانت هناك العديد من الجلسات ذات المواضيع المحددة والتي كانت أكثرها جماهيرية التنظيمات والمهن، وعلم اجتماع التربية، والفن، والثقافة والاتصال والمدن، والحقول والمجالات الترابية وأخيرا العولمة والسياسات والمواطنة.

رافق البرنامج العلمي برنامج ثقافي وترفيهي واسع اشتمل على عروض لأشرطة قصيرة ومنتدى للمسرح الطلابي وعروض موسيقية (أثثتها فرق معروفة ولكن «أوركسترا من لا مأوى لهم» وهو مشروع المصلحة التربوية في دار الموسيقى (Casa da Música)) ومعارض كتب. وتُوّجت الأيام الثلاثة بحفل عشاء المؤتمر وهي لحظة مخصوصة للقاءات وتظافر التوادد بين السوسيولوجيين والتشبيك العاطفي. عندها تم اختتام منتدى ضخم للحوار والمناقشة العلمية راسما أثرا له في المجتمع البرتغالي المعاصر حيث يبدو علم الاجتماع أكثر فأكثر حقلا للتدخل الحيوي. ولكن البصمة الأعصى على الامّحاء كانت على مساراتنا الحياتية حيث أكدت عشقنا لعلم الاجتماع وأكسبته حيوية متجددة ■

انعطافة علم الاجتماع التايواني الثلاثية

بقلم هسينغ هوانغ مايكل هسيياو (Hsin-Huang Michael Hsiao)، مدير معهد علم الاجتماع، آكاديمية سينيكا، تايوان، رئيس سابق للجمعية التايوانية لعلم الاجتماع

بالاعتماد على نظرة استرجاعية يمكن القول إن لتاريخ علم الاجتماع في تايوان صبغته الخاصة. على الرغم من موقع تايوان تحت الحكم الاستعماري الياباني في ما بين ١٨٩٥ و ١٩٤٥ فليس من دليل على ميراث أو وراثة من تقليد علم الاجتماع الياباني في القرن العشرين فيها، ولا على استزراع أو مواصلة لعلم اجتماع جمهورية الصين (١٩١١-١٩٤٥) عندما استلم الحزب الوطني الصيني (ح و ص) حكم الصين من اليابانيين على أثر الحرب العالمية الثانية. بدأ ميلاد علم الاجتماع في تايوان في بدايات السنوات ١٩٦٠ عندما اصطبغ بتأثير عميق من علم الاجتماع الأمريكي بما قاد نحو علاقة تبعية خلال السنوات من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠. عندها انتقلنا إلى مرحلة «حركة التأهيل (إضفاء الصبغة الأهلية)» في علم الاجتماع بالتوازي مع علم النفس والأنتروبولوجيا بوصفها ردة فعل جماعية ضد ما أشرنا إليه أعلى هذا من التبعية المفرطة للنماذج العلمية الآتية من الولايات المتحدة، وعندها بدأ مشهد علم الاجتماع التايواني في التغيّر.

في البداية تم بناء وفاق على ممارسة النقد الذاتي في صفوف الجيل الثاني من علماء الاجتماع التايوانيين، الذين كانوا في الحقيقة قد تلقوا تدريبهم في أمريكا، حول افتقار علم الاجتماع لبحث ميداني صلب حول تايوان وضعف مناسبته لواقع البلاد بصرف النظر عن محاولات تنظير التجربة التايوانية. نادى هذا الجيل الثاني بتطوير «متجذر» لعلم الاجتماع يتمثل الهوية الثقافية والتاريخية التايوانية. وسرعان ما انخرط علماء الاجتماع في «حركة تغيير ليبرالي» بعد أن تيقنوا من أن حكم ح و ص الاستبدادي كان معيقا لتطور علم اجتماع سليم ومستقل. طالبوا بإرساء مجتمع حر وديمقراطي في تايوان، وسعت «حركة التغيير الليبرالي» إلى جعل علم الاجتماع مفيدا في تقدم الدمقرطة السياسية التايوانية. وباختصار، شهد علماء الاجتماع التايوانيون منذ السنوات ١٩٨٠ تجربة ثنائية من «إضفاء الصبغتين الأهلية والليبرالية» التي لم تكتف بإعادة هندسة مباشرة لطبيعة علم الاجتماع بل وغيرت كذلك، بطريقة غير مباشرة، مسار تطور المجتمع والسياسات في البلاد.

تخصيصا، كانت هناك انعطافات ثلاثة صاحبت حركة «التأهيل واللبرلة» في علم الاجتماع التايواني خلال العقود الثلاثة الماضية. كانت الانعطافة الأولى«الانعطافة المعتدلة» التي سعت إلى الوقوف على مميزات الواقع الاجتماعي وعلى التغير الاجتماعي. واحدة من التحولات الدالة كان البدء بإجراء «التحقيق حول التغير الاجتماعي التايواني» واسع النطاق وتعزيزه منذ ١٩٨٤، والذي مكن من معطيات ميدانية عالية القيمة وثّقت للتيارات الكبرى في المجتمع التايواني. وكانت الثانية نشر مجموعة من الكتب التي وصفت وحللت المشاكل الاجتماعية الكبرى التي كانت تواجه تايوان بوصفها مجتمعا في طور الانتقال. وقد تم إلى حد الآن إنتاج ست مجلدات في ١٩٧٩، ١٩٨٤، ١٩٩١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٥، و٢٠١٠. وقد استخدمت بوصفها كتبا مرجعية موثوقة للآكاديميين والجمهور على حد السواء.

> «أكثر تطورات علم الاجتماع حيوية ونشاطا حدث عندما شهدت تايوان التحولات الأكثر عمقا»

كانت انعطافة علم الاجتماع الثانية «الانعطافة النقدية» التي خاضت في العديد من القضايا العمومية. كان أحد التحولات الرئيسة تحدي المحرّمات السياسية التي كان يعاقب عليها حكم ح و ص الاستبدادي بتحديده المسبق مجالات بحث ممنوعة وهي الإثنية والعلاقات الإثنية والطبقة الاجتماعية والانقسامات الطبقية والنوع الاجتماعي (الجندر) واللامساواة بين الجنسين. وعليه ليس من

>>

المستغرب أن تحتل الطبقة الاجتماعية والحراك الاجتماعي والتغير البنيوي والمواضيع ذات الصلة ضمن ١١٣٣ فصلا التي كوّنت ١٦٦ مجلدا في علم الاجتماع منشورا في ما بين ١٩٨٠ و ٢٠١١ المرتبة الأولى (بمجموع قدره ٢١٤ فصلا) تتبعها المواضيع المتعلقة بالإثنية (١٣١ فصلا) ثم القضايا المركزة على الجندر (٧٨ فصلا). وخصص مشروع بحث ضخم آخر للتوثيق لبروز وممارسة الحركات الاجتماعية الصاعدة والنشاط الحركي الاجتماعي في المجتمع المدني. وعليه أنتجت، إلى حد الآن، خمس كتب كبرى حول الحركات الاجتماعية، اتسع استعمالها في المركبات الجامعية كما بات من المعتاد الاستناد إليها في حلقات الحركة الاجتماعية. وقد تم نشرها في ١٩٨٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٠، ٢٠١٠ و٢٠١١.

كانت الانعطافة الثالثة «الانعطافة الجذرية» التي جلبت لعلم الاجتماع دورا في نطاق الدمقرطة السياسية لتايوان. كان العديد من علماء الاجتماع كتابا نشطين للمقالات على أعمدة الجرائد والمجلات الشعبية منظمين ومشاركين في الندوات العمومية والمؤتمرات الصحفية من أجل الدفاع عن قضية الديمقراطية والارتقاء بها. جوهريا مارس علماء الاجتماع التايوانيون علم الاجتماع العمومي أو أدرجوا علم الاجتماع في الحركات المناصرة للديمقراطية منذ الثمانينات. عدد منهم شاركوا مشاركة نشطة بوصفهم مثقفين عموميين ونشطين منخرطين مباشرة في إطلاق وتجنيد وقيادة جبهات متنوعة ضمن الحركات الديمقراطية.

تظهر جدلية علم الاجتماع والتغيير الاجتماعي منذ الثمانينات أن أكثر تطورات علم الاجتماع حيوية ونشاطا حدث عندما شهدت تايوان التحولات الأكثر عمقا. قادت التحولات الاجتماعية والسياسية التايوانية علماء الاجتماع المحليين نحو تطوير تعاطف عضوي مع الواقع التايواني وحفزتهم على تحدي الحكم الاستبدادي عبر إطلاق بحث علمي اجتماعي نقدي بل شجعتهم على المشاركة في الحركات المناصرة للديمقراطية. بفعله هذا لم يكن علم الاجتماع مجرد تجربة تحريرية بل، وفي المقابل، ساعد المجتمع التايواني على أن يكون أكثر ديمقراطية أيضا ■

مأزقُ علمِ اجتماعِ أمّةٍ صغيرةٍ

حالة تايوان

سوجان هوانغ (Sujan Huang)، جامعة تايبي الوطنية، تايوان

بعد انطلاقته منذ أقل من ٦٠ عاما بزمرة قليلة العدد ومن دون تدريب في مستوى رسائل الدكتورا، نَمَا علم الاجتماع في تايوان في السنين الأخيرة ليصبح اختصاصا يَعُدّ قرابة ٣٠٠ حاصل على درجة الدكتورا. وقد أنجز علم الاجتماع تطورا ملحوظا في البحث وساهم في المداولات السياسية العمومية، كما أنجز خطوات وحصّل مكاسب لبلاد حولت ذاتها بسرعة من مجتمع زراعي إلى قوة صناعية. ولكن ثمة حدّا يقف في وجه علم الاجتماع التايواني في سعيه النظري والمنهجي إلى استجلاء فهم مجتمعه ذاته وهو حد يفرضه حجم جماعته العلمية الصغير المحكوم هو ذاته بحجم ساكنة البلد واستثماره الآكاديمي. يبدو هذا الحد فارضا نفسه على عدد من البلدان الصغيرة الأخرى وكذا على عدد من الاختصاصات العلمية الاجتماعية الأخرى.

يتمتع علم الاجتماع اليوم مثله مثل أي اختصاص علمي آخر بدرجة عالية من التخصص بحيث درج تقسيمه إلى مجموعات من الحقول الفرعية التي يشتمل الواحد منها بالمقابل على أكثر من دزينة من مجالات البحث. يتطلب مثل هذا التخصص أعواما من التدرب النظري والمنهجي والممارسة بغية إجراء دراسة ذات دلالة أو أي عمل معتبر. يعني وجود جماعة مما يناهز ٣٠٠ عالم اجتماع أن غالبية فروع علم الاجتماع قادرة على الأكثر على انتداب زمرة بعدد أصابع اليد الواحدة من الباحثين النشطين وأن العديد من الظواهر الاجتماعية تظل ببساطة غير مبحوث فيها.

وباعتبار أن العديد من وجوه المجتمع التايواني ظلت غير مشمولة بالبحث العلمي الاجتماعي فإن فهمنا السوسيولوجي لتايوان يتضمن عديدا من الرقاع الفارغة واسعة المدى، وبالمقابل يعطّل نقص المعرفة هذا بحثنا. من دون مساعدة مناسبة من الدراسات الأهلية تفحص ويستدل بها يجد بحثنا وتدريسنا نفسيهما مجبرين على الارتهان إلى المواد الأجنبية أكثر من الارتهان إلى المواد الأهلية. كثيرا ما نجبر بالنسبة إلى الوضعية المحلية على التعويل على التأمل الافتراضي. ونتيجة لذلك يقوم قسم دال من فهمنا للمجتمع التايواني في الحقيقة على تخمينات عالمة أكثر من بحوث صلبة ويجد قراء التقارير الآكاديمية بالغ الصعوبة في التمييز بين العمل التخميني والمعرفة العميقة.

> «علم الاجتماع التايواني ملزم بأن يكون في أغلبه صناعة توريد استبدالي»

عدد الباحثين النشطين حتى بالنسبة إلى الحقول الفرعية التي تسترعي الانتباه الآكاديمي لا يتجاوز الأعداد الآحادية. وتظهر الإصدارات بصفة متقطعة وبطيئة تفصلها سنوات إن لم تكن عقود. وحتى في الحقول ذات الشعبية النسبية يتطلب الأمر سنوات حتى يُرى عمل الواحد منا مستشهدا به أو معلقا عليه. وليس الحوار بين الزملاء إلا حلما، والوِحْدَةُ الآكاديمية واقع ليس إلا بالنسبة للعديد من الباحثين. حتى أفضلَ الباحثين تتملكه خيبة الأمل جراء افتقاد الردود المتفاعلة والتقدير.

ما هو أسوأ من ذلك هو أن ندرة الزملاء والحوار تعني أيضا افتقاد المراجعات والتصويبات في البحث. ويمكن في أقصى الحالات

>>

أن يظل إصدار كثير العيوب المصدر الأهلي المتوفر الوحيد حول موضوع ما لمدة عقد غانما خطئا وضع الحكمة التقليدية متسببا في تيه كل من يركن إليه على طول الخط.

إذا ما ظل كل هذا العدد الكثير من المواضيع مفتقرا إلى الدرس أو حتى غير مفهوم بالكامل فحتى المواضيع المدروسة بالكامل تعاني من التصورات غير المناسبة. سبب ذاك بسيط. فعند قيامنا بالبحوث نحن لا نكوّن التصور الكامل من الصفر، بل، وبدلا من ذلك، نرتبط بمخزون مشترك من المعرفة الخلفية يكون قد تم بناؤه بصفة جماعية من قبل الجماعة العلمية وحس مجتمعنا المشترك. على الضد من هذه الخلفية من مخزون المعرفة المشتركة نؤوّل معطياتنا ونصل إلى استخلاصات بحوثنا. عندما يكون هذا المخزون من المعرفة المشتركة حول مجتمعنا بالغ النقص ومشكوكا فيه على الغالب، يجازف حتى الباحث اليقظ بالخطأ في تأويل ما يكتشفه. بتعبير آخر مهما كان بحثنا وتجميع المعطيات وتحليلها حسن التصميم، يمكن لما نفتقده افتقادا حادّا من خلفية معرفية حول مجتمعنا أن يقودنا بيسر إلى تأويل عائب لما نتوصل إليه من نتائج بحوثنا.

وفضلا عن ذلك، تعوق ندرة البحوث المحلية ظهور مفاهيم أصلية ونظريات نحتاجها في تحليل ما يتميز به مجتمع كل واحد منا. لكل مجتمع نوع من الفرادة لا يمكن فهمها فهما مناسبا باستخدام مفاهيم ونظريات مستورة من الخارج. في مثل هذه الحالات غير النادرة وفضلا عن المعطيات المحلية فإن الحاجة تظل ماسة إلى مفهوم أهلي أو نظرية أهلية من أجل الفهم الكامل لمجتمع الواحد منا، هذا إذا وجد عدد كاف من الأساتذة القادرين على تطوير ذلك. وحتى إذا ما نجح باحث في استنباط مفهوم أهلي موفق أو نظرية أهلية جيدة في مثل هذه الحالات المحظوظة والنادرة فإن عددا نزيرا من الزملاء يكونون على استعداد لتقديره والاستشهاد به. ففي مواجهة منافسة المفاهيم والنظريات المستوردة التي تعلي من شأنها مئات بل آلاف من الاستشهادات بها في المنشورات الدولية تتضاءل حظوظ المفهوم الأهلي أو النظرية الأهلية في الفوز بأتباع. على الرغم من موضة المناداة ب»أهلية» المفاهيم والنظريات فإن واقع ندرة عدد الزملاء وندرة إحالة الواحد منهم بالاستشهاد على الآخر لا ييسّر تمتّع مثل هذه المفاهيم والنظريات المحلية بما يكفي من المصداقية في السوق الآكاديمية حتى تتمكن من الازدهار. تبعا لذلك يبدو علم الاجتماع التايواني ملزما بأن يكون في أغلبه صناعة توريد استبدالي تنتج دراسات قَطْعٍ لَصْقٍ تغذّي نماذج مستوردة بالمعطيات المحلية.

وعليه ما الذي يمكن أن نصنعه سوى أن نكون متشائمين؟ على اعتبار مناسبة العلوم الاجتماعية وقيمتها للعديد من السياسات العمومية والكلفة الضخمة لإخفاق السياسة العمومية بفعل الجهل فإن المسؤولية في الضغط من أجل الاستثمار في العلوم الاجتماعية مسؤوليتنا نحن. ونحن في حاجة من جهة أخرى إلى الاعتراف في نزاهة بمحدودية فهمنا لمجتمعنا وأن نثابر على الرفع من مستوى معرفتنا الاجتماعية وأن نكون أكثر انعكاسية في تأويلنا البحثي ■

القضايا الأخلاقية والحريات الفردية في الشيلي

بقلم أوريانا برناسكوني (Oriana Bernasconi)، جامعة ألبرتو هورتادو، سنتياغو، الشيلي

« ليس ما يعتبر أخلاقا عامة غير محدد بدقة فحسب بل هو متغير أيضا»

(سايلا حبيب، ٢٠٠٤)

شهدت الشيلي طوال العشريات المنصرمة إصلاحات اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم ورواتب التقاعد وسوق الشغل. ساهمت هذه الإصلاحات ولا شك في تطوير مجتمع أكثر انسجاما داخليا وأكثر مساواة. ولكن الكثير من العمل لا يزال قيد الإنجاز. لا تزال العديد من التحديات ماثلة فيما يهم قضايا الاستقلالية الفردية والعدالة الاقتصادية والمشاركة السياسية والحماية من التمييز. تتطلب الديمقراطية الناضجة تقدما في كل هذه المجالات وللعلوم الاجتماعية دور تضطلع به عبر إنتاج معرفة يكون بإمكانها أن تساعد على فك النزاعات الاجتماعية عن طريق التقليل من اللامبالاة مثلا وسوء الفهم وانعدام الثقة.

في الشيلي تسمى النزاعات الاجتماعية التي تعتبر فيها القيم عنصرا أساسا «النزاعات القيمية» (disputas valóricas)، وتندرج في هذه الفئة المحاورات الاجتماعية حول القتل الرحيم وقانون الطلاق وتقنين الإجهاض وحقوق الأقليات الجنسية. وقد تمحورت أغلب هذه المجادلات العمومية حول القانون. ولأن المناقشة حول هذه القضايا تتطلب حوارا حول حقوق أعضاء الجماعة وواجباتهم تجاه بعضهم البعض فإن دراستها يمكن أن تنبئنا بالكثير عن ثقافة المجتمع الأخلاقية، حيث يمكنها أن تكشف لنا مثلا الأفكار السائدة حول الخيّر والعادل وتوزيعهما الاجتماعي، ومصادر المعايير الأخلاقية والإجراءات المتّبعة في المداولات الأخلاقية.

مع استعادته الديمقراطية بدأ المجتمع الشيلي كذلك اقتراح ومناقشة إصلاحات مختلفة موجهة نحو توسيع الحريات الفردية والحد من التدخل العمومي في حياة الناس وقراراتهم. وإذا كان الإجهاض قد افتتح العديد من الحوارات الأخلاقية في المجتمعات الغربية ثم تلاها القتل الرحيم فإن المطالبة في الشيلي بإصلاحات دستورية من هذا القبيل انطلقت في بداية السنوات ١٩٩٠ بدءا بمسألة التربية الجنسية ثم تلاها حوار حول قانون الطلاق امتد لتسع سنوات (ولم تتم المصادقة عليه إلا سنة ٢٠٠٤)، فتقنين عبر ست مبادرات تشريعية «للموت بكرامة» وتكريس الحق في الموت الرحيم وهو الحوار الذي وصل سنة ٢٠٠٠ بسنة ٢٠١٢. ويتواصل الحوار اليوم حول حقوق الأقليات الجنسية وحبة «الصباح الموالي» («morning-after») لمنع الحمل.

ينخرط مجتمع ما في مثل هذه النزاعات عندما يتحول توسيع الحقوق الفردية والنضال ضد التمييز إلى مشاريع سياسية. وفيما يحتفل بعض الشيليين بهذه المطالب بوصفها علامة على نضج أخلاقي يأسف لها البعض الآخر بوصفها علامة على تساهل مخل وانحطاط أخلاقي لا بل أزمة. قمتُ بإعادة تركيب وتحليل أنظمة التبرير والنقد المستخدمة في الخلاف الذي أحدثته المبادرات التشريعية لتقنين القتل الرحيم «والموت بكرامة» في الشيلي . كان ذلك حوارا قانونيا وأخلاقيا بالغ التأثير. لقد خلقت التطوّرات الحديثة في البحوث البيولوجية والبيولوجية الطبية إمكانات جديدة للتدخل في حياة البشر ومعالجتها وتوسيعها وتطويرها وإنهائها مُكْسِبَةً إياها تعريفا جديدا تماما. تُظهر لنا حالات القتل الرحيم المصاحبة للإخصاب الأنبوبي والاستنساخ والأرحام المتسوغة أنها لا تزال محل نزاعات اجتماعية تقنية ذات بنية ومحتوى مماثل واضعة تحديات أخلاقية.

«النزاعات القيمية ـ نضج أخلاقي أم انحطاط أخلاقي»

كشف تحليل الخلاف انقساما بين مبدأين قانونيين: حرية المريض وطبيعة الحياة غير القابلة للخرق. من دافعوا عن الحق في الموت الرحيم رأوا فيه فعلا إراديا وإيجابيا يطلبه من طبيب مريضٌ يكابد ألما لانهائيا وغير قابل للمحو. من عارضوا المقترح وسّعوا من مدى الفعل إلى خارج السياق الطبي وأدخلوا القتل الرحيم السلبي أو ترك المريض يموت بعدم إخضاعه للمعالجة. ولكن الحوار تجاوز اعتبار هذه المبادئ ليشمل الوصف الدقيق لحالات تقنن: طبيعة الموت ومفهوم الانتحار المُرافَق والمعالجة الاعتيادية أو الخارقة والمريض ذي الحالات القصوى أو المعالجة البديلة كانت كلها قيد المناقشة. وعليه لم يشمل الخلاف القيم التي يحتمل أن يدافع عنها المواطنون فحسب بل أيضا البناء الاجتماعي السياسي لما يحتمل أن يكون موضع معالجة تقنية منفردة والترادف بين الأخلاق والعلم في الأزمنة «الحديثة المتأخرة» ■

حدود السياسات البيئية في الشيلي

آليخاندرو بلفيني (Alejandro Pelfini)، جامعة ألبرتو هورتادو، سانتياغو، الشيلي و FLACSO الأرجنتين

إحتجاج ضد مشروع سدى هيدروكهربائية كبير في باتاغونيا، شيلي

على نحو مفاجئ احتلت الشيلي موقعا هاما ضمن أخبار العالم، فقد جلب اتساع الاحتجاجات الطلابية على واحد من أرفع أنظمة التعليم العالي تكلفة ولاتساو في العالم اهتماما غير منتظر. بصفة أعم اتسم العام باتساع الحركات الاجتماعية والتسيس الأفقي للمواطنين الذين كانوا قد قبلوا بسلبية تدعّم النيوليبرالية على الرغم من مرور عشرين سنة على استعادة الديمقراطية. عبّرت السياسات الجديدة عن نفسها لا فقط في ما يخص احتجاجات الطلبة بل في مجالات أخرى تتجاوز انقسامات التوزيع التقليدية. وجلبت حقوق السكان الأصليين واستقلالهم الذاتي والحفاظ على بعض «المشترك» الذي ينظر إليه بوصفه ميراثا بيئيا الدعمَ والتضامنَ من أناس لم يكونوا في عداد المتضررين المباشرين.

اتسعت العديد من الاحتجاجات انطلاقا من الجماعات المحلية وبلغت حدود التظاهر في العاصمة سانتياغو مستهدفة سدا هيدرو-كهربائيا ضخما (Hidro Aysén) في واحد من أنقى المواقع الأصيلة في بنتاغونيا، وضد تركيز محطات حرارية كهربائية وضد المناجم الضخمة بصفة عامة. بدأت حركة مواطنية ضخمة لا بمساءلة السياسة البيئية

في البلاد فحسب بل وكذلك السياسات البيئية الأوسع وارتباطاتها بنماذج استخراج لا تركيم فيها وغير ذات ديمومة. في هذا المعنى كشفت الشيلي فجأة، وهي التي تعتبر واحدة من أول التجارب النيوليبرالية في العالم وأنجحها نسبيا، عن حقيقة كونها مختبرا للتحديث البيئي في المجتمعات شبه الطرفية.

لا يتجاوز عمر صناعة السياسة البيئية للشيلي عشرة أعوام حيث بدأت بالفعل بعد أزمة تربية السّلمون في جنوب المحيط الهادي. إنها في جوهرها سياسة ردة فعل تتصرف بعد حدوث ما يحدث: فهي لا تساهم في وضع أجندا عمومية ولكنها تُقيّم وتُوَازِن أو حتى تبرر أجندات مسبقة الوضع حول استثمارات إنتاجية أو استخراجية. تخدم السياسات إعادة إنتاج وتبرير استخراج المعادن الخام التي تمثل أساس ثروة الشيلي النسبية الراهنة. السلمون المربى والخشب والمعادن هي صادرات الشيلي الرئيسة، وهي محل تنظيمات تعديلية بيئية ذات أهداف ثلاثة: حماية الموارد (ولكن من دون أن يشمل ذلك النظام البيئي المحيط) والسيطرة على النزاعات الاجتماعية البيئية والحفاظ على مصالح المستثمرين والأمن التشريعي. تهم السياسات البيئية التي تركّز على هذه الموارد الاستخراجية ثلاث فاعلين: المستثمر (عادة ما تكون شركة عابرة للقوميات)، الدولة بوصفها الجهة التي ترخص وتجيز المشروع التمويلي كذلك، الخبراء (مجموعات التفكير أو وكالات تقدير الأثر البيئي) الذين يوفرون الشرعية العلمية للمشروع المعني. يرتبط هؤلاء الفاعلون ببعضهم البعض عبر شبكات قوية هي عبارة عن تحالف ما بين نخبوي يهيمن على حقل السياسات البيئية فيما يُرَكَنُ المجتمع المدني والمواطنون العاديون في دور المراقبين.

يهدف مشروعي إلى تحليل الكيفية التي بها تعزز بها هذه الشبكة نفسها بوصفها خطابا مهيمنا (وخاصة عبر خطاب «المسؤولية الاجتماعية للشركة») منتظما حول اتفاق مؤسّسي مفضّل («الاتفاقات التلقائية») مستخدما «تقدير الأثر البيئي» في تبرير هيمنته على حقل السياسة البيئية وإعادة إنتاجها. في مثل هذا السياق تم اختزال المُثُل التقدمية والديمقراطية مثل المسؤولية والشفافية والمشاركة إلى أداة لفصل الدولة والسوق والمجتمع المدني عن بعضهم البعض في اتجاه الارتباطات المرنة والتعديل الذاتي. من الثابت أن مسارا من التعلّم قد انطلق وأن البعض من إجراءات إضفاء الصبغة الديمقراطية قد طرأ كذلك ولكن على شاكلة «مسار تعلّم مُراقب» تحت وصاية مسار ديمقراطي ضعيف. السؤال الذي يثور هو إن كانت الحدود تعود إلى «مجرد» الاستخدامات الأداتية التي تُقَدم عليها مجموعات تحالف النخبة المهنية أم أنها مرتبطة بالمُثُل (المسؤولية والشفافية والمشاركة) ذاتها وهي التي تتصف، في منتهى التحليل، بقدر أقل من التقدمية والديمقراطية مما هو معهود. تثير مواطنةٌ أكثر حساسية ونشاطا أسئلة جديدة في الفضاء العمومي آخذة بيد السياسات إلى ما يتجاوز المؤسسات القائمة نحو الشوارع ونحو التغطيات الإعلامية ■

المهاجرون يحتلون

وسط سانتياغو (الشيلي)

بقلم كارولينا ستيفوني(Carolina Stefoni)، جامعة ألبرتو هورتادو، سانتياغو، الشيلي

دكانه تقدم لمهجيرين من بيرو وكولومبيا في وسط مدينة سنتياجو،شيلي

في القلب من مركز سانتياغو الشيلي الحضرية والتاريخية يمتد أكبر معزل للمهاجرين. تجمع المنطقة عددا معتبرا من المهاجرين من مختلف بلدان أمريكا اللاتينية على الرغم من وجود أغلبية ذات أصل بيروفي بين صفوفهم. طوّر هؤلاء المهاجرون البروفيون نشاطا تجاريا مكثّفا تركّزَ على منتجات الساكنة الأجنبية مثل أواني الطبخ والأكلات الجاهزة التي تباع بوصفها وجبات شارع خفيفة ومراكز النداء وشحن الطرود وخدمات التحويل.

تتمثل بعض العوامل التي تقف خلف تطور هذا المعزل في توفر مساكن ومتاجر قديمة بفعل خلو مركز المدينة من ساكنته الممتدة سيرورته طوال العشريات الماضية، وكثافة أعداد المهاجرين بفعل توفر المنازل التي تقسّم إلى غرف صغيرة تؤجر بصفة لاشكلية وتمركز شركات توريد توفر منتجات ذات أصل بيروفي واضعة إياها في متناول الباعة الواصلين للتو إلى المنطقة بفضل

>>

مركز تسوق في سانتياغو تحول إلى مركز تجاري وإجتماعي للمهجرين من كل أنحاء أمريكا اللاتنية

مساري العفو المنجزين إبّان حكم حكومات التوافق (Consertación، تحالف سياسي لوسط اليسار) والذين سمحا بتقنين أوضاع المهاجرين ويسرا اندماجهم التالي ضمن التجارة النظامية.

أود أن أبرز سمات ثلاثا لهذا المعزل. أولا، في عمل المهاجر وأعماله، غالبا ما تتبادل الممارسات الشكلية واللاشكلية (النظامية واللانظامية) المواقع. ففيما رغبت حكومة المدينة في إنهاء تجارة قارعة الطريق لا تزال إلى الآن متاجر نظامية تقوم بممارسات لانظامية مثل البيع على قارعة الطريق والعمل من دون عقود أو بيع منتجات غير مرخص في بيعها. هذه الممارسات هي في الحقيقة استراتيجيات ترفيع في أرباح الباعة المنخرطين في سوق ذات مستوى مرتفع من المنافسة وإذا ذات عائدات اقتصادية نزيرة.

المظهر المهم الثاني الذي يجب أن يسجل هو أن هذا المعزل يشتغل بوصفه نقطة جغرافية مرجعية في بناء هوية جماعة للمهاجرين. عُرّف هذا الفضاء بين صفوف المهاجرين المقيمين في سانتياغو، ومن قبل باقي سكان المدينة ومن قبل من يحيون في بلدان المهاجرين الأصلية، بأنه مكان التقاء لكل من يقاسم غيره كينونته المغتربة.

يتعلق العنصر الثالث بموقع المعزل الجغرافي ضمن المدينة وكيفية تأثيره في الأشكال والمعاني التي يتخذها العزل. يعني وجوده في مركز سانتياغو الحضري والتاريخي أن المهاجرين أسسوا كل أنواع الصلات الاجتماعية بباقي سكان المنطقة سواء أكانوا من مستخدمي المكاتب أو السواح أو الخَدَمَة أو العمّال عامة. ساعد نمط الصلات الاجتماعية التي أقاموها على هندسة الصبغة والمعاني والحدود التي تطبع المعزل.

وبالفعل، فقد تولدت عن طُرُق المهاجرين في التوطّن في مكان محدّد جغرافيًا في مركز المدينة معاني وتمثلات غالبا ما تكون في تعارض مع قصص أخرى للمدينة. من الممكن هاهنا أن نبرز مثالين. يتمثل الأول في الفكرة التي تعتبر أن هذا الجزء من المدينة ذو أهمية مدنية من حيث كونه موقع السلطات التنفيذية والقضائية عَنَيْتُ مبنى الدولة ووزارة العدل والعديد من المكاتب الحكومية. هاهنا تم تأسيس المدينة، وهاهنا تم إمضاء إعلان الإستقلال، و عليه فإن الدلالة التاريخية والديمقراطية القوية تجد نفسها في توتّر مع فكرة أن الموقع موقع مهاجرين وللمهاجرين.

ثانيا، يثير المعزل سؤال المدينة الكونية وهي طريقة أكثر حداثة في تمثيل سانتياغو تم تطويرها مؤخرا من قبل حكومة المدينة. ويشمل ذلك حملات ترويج لمدينة نظيفة وآمنة ومنظمة تترافق مع سلسلة سياسات موجهة نحو استعادة الفضاء الحضري لمركز المدينة الذي شهد طوال عقود تزايد خلوّه من السكّان وهجرهم له. يُعَدّ وجود معزل مهاجرين غريبا عن فكرة المدينة الكونية أو مركز تجارة عالمي ترغب المدينة في تطويره هذه السنين.

يتولد عن وجود مهاجرين واستخداماتهم للفضاء، بصرف النظر عن مظاهر اخرى، نزاعات في الفضاء العمومي، نزاعات تسهم بالمقابل في وسم المعزل بسمات مخصوصة ■

> تحدي تدويل علم الاجتماع

بقلم إيلويزا مارتن (Eloísa Martín)، جامعة ريو دو جانيرو الفيدرالية، البرازيل، ومحررة Current Sociology

في أيامنا هذه، يتناهى إلى المسامع في مؤسسات التعليم العالي على اتساع العالم طلب مشترك: التدويل (internationalization). من بين محاولات مختلفة لتحقيق ذلك يتصدر واحد منها القائمة على الخصوص: النشر على صفحات المجلات ذات الأثر الآكاديمي العالي (high-impact academic journals). طوال الثلاثين سنة الماضية، حُدّدت هذه المهمة وأُعلن عن أنها واحدة من أهم متطلبات العلوم عامة والعلوم الاجتماعية على وجه الخصوص. ويعني النشر على نطاق دولي، في الآن ذاته، النشر بالإنجليزية. إن مدى ما تبلغه المجلات المكتوبة بالإسبانية والفرنسية والعربية أو الألمانية محدود على بعض الجماعات اللغوية وإن كانت عابرة للقوميات وفشلت في الحصول على مكانة دولية. وقد عمقت هيمنة الإنجليزية بوصفها لغة مبجلة وكونية وآكاديمية هذا الاتجاه.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من المنشورات المعدودة «عالمية» لأنها مرتبة في أعلى مراتب التقييم وذات عوامل تأثير متعددة ومنشورة باللغة الإنجليزية ليست كذلك. ومثلما سجل ذلك توم دوير (Tom Dwyer) خلال مؤتمر الجمعية الدولية لعلم الاجتماع للجمعيات الوطنية سنة ٢٠٠٩ فأن تكون المجلة منشورة بالإنجليزية لا يعني حتى من حيث المنطق أنها دولية. مجلات جمعيات علم الاجتماع الوطنية في شمال أمريكا وأوروبا الغربية تعريفا مهتمة بتطوير برامج البحث الوطنية وليس هذا بالضرورة عيبا. إن المشكلة هي أن الجامعات غير المهيمنة والوكالات التي تموّلها تعتبر أن هذه المجلات «دولية» وتطالب بالنشر فيها هي بالذات. ذاك مأزق بالنسبة إلى من يشتغل خارج آكاديميا «التيار الرئيس» وخاصة من لم تكن لغته الأصلية إنكليزية. وبالنتيجة فإن النشر على نطاق دولي بالنسبة إلى أغلبية علماء الاجتماع على اتساع العالم يعتبر معضلة.

في مواجهة مطلب «التدويل» الكاذب، وهو ليس قليل الأهمية ولكنه يشكل آفاق الحقل بل حتى إمكانية التشغيل ذاتها، ثمة هناك ثلاث ردود أفعال ممكنة. أولا محلية مفرطة، على المستوى الوطني والجهوي سواء بسواء ترفض شرط النشر دوليا أحيانا عبر نقد معقّد لنظام الترتيب واحتساب الأثر وأحيانا بوصفه مجرد رد فعل ثقافي دفاعي، وتركز بدلا من ذلك على النشر لفائدة جمهور محلي. إن مزية التأكيد على خصوصية مفرطة هي أنها تساعد على خوض بحوث عميقة حول بعض المواضيع بما ينتج تحاليل غنية بالتفاصيل. ولكن استحالة الدخول في حوار مع آفاق أخرى ومحدودية التناسب مع نقاش أكثر اتساعا يحد بشكل واضح من المدى ومن الأهمية النظرية المحتملة لمثل هذه المساهمات.

تقبل ردة فعل ثانية بالحاجة الملحة للنشر دوليا وتجعل من ذلك هدفا ذا أولوية. ومن أجل تحقيقه تتشرّب علومُ الاجتماع غير المهيمنة أسئلةَ المدارس المهيمنة ونظرياتها ومناهجها وتقلد أساليب الكتابة التي تتبعها. للمفارقة، لا يحقق علماء الاجتماع غير المهيمنين ذلك في كل الحالات بسبب عدم تفاديهم فخ التقليد ربما. بكتابتهم نصوصا تبدو على تمام الآكاديمية يجدون أنفسهم عاجزين على المحافظة على المناسبة والفرادة في آن معا. ربما أصبح الجهد الذي يبذل من أجل جعل التحاليل المحلية على توافق مع القوالب النظرية أو الأسلوبية نوعا من سرير بروكراست (Procrustean bed).

يتمثل الخيار الثالث وهو ليس أقل إشكالية أو عسرا في التحقيق في الحوار. يعترف كل من الكتّاب والمؤسسات والمجلات بوجود خصوصية محلية في المسائل الآكاديمية والمحاولات النظرية والأساليب الكتابية ويرون في الآن ذاته النشر الدولي بوصفه بابا لا لنمو علوم الاجتماع الوطنية وتطورها فحسب بل طريقا للمشاركة في بناء علم الاجتماع بوصفه مشروعا كونيا وجماعيا في نفس الوقت. تلك هي أمنية المنشورات التي تصدر عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ومجلة Current Sociology..

سجّل تقرير المعرفة الاجتماعية العالمي (UNESCO, 2010: 153) أن تدويل المنشورات يعود بالفائدة على المناطق المهيمنة أي أوروبا و الولايات المتحدة. والحقيقة أن ٨٠ بالمائة من المجلات العلمية في

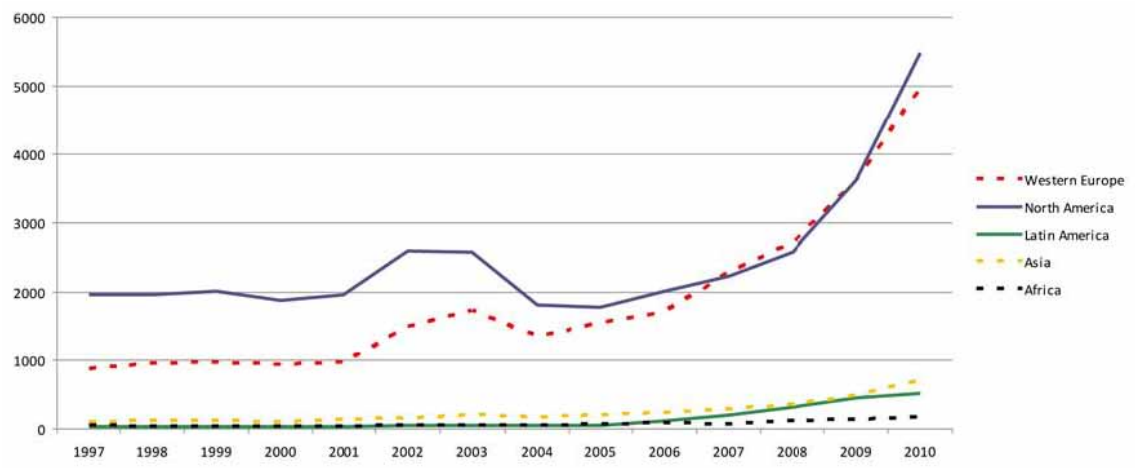

العلوم الاجتماعية تنشر بالإنكليزية وأن ثلثي المنشورات الأكثر تأثيرا في الحقل تنشر في أربع بلدان فحسب هي الولايات المتحدة وأنكلترا وهولاندا وألمانيا، في حين لا تساهم كل من أوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا إلا بأقل من ٥ بالمائة من المقالات المنشورة في العالم (UNESCO. 2010: 143-4).

إذا ما تأملنا المجلات المحتلة للمراتب الأولى على بنك معلومات SCOPUS ، أمكن لنا أن نلاحظ أن غالبية الكتاب الذين تنشر لهم ينتمون إلى مؤسّسات من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأن كتاب آسيا وأمريكا اللاتينية ذوو حضور محدود (على الرغم من تصاعد أعداد الآسياويين) وأن كتّاب الجامعات الافريقية غائبون تماما تقريبا.

ليست Current Sociology محصّنة ضد هذا التيار. من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ كانت ما نسبته ٧٢ بالمائة من المقالات المنشورة لكتاب منتمين لجامعات أوروبية أو شمال أمريكية. ومثلما هو الحال في مجلات التيار السائد لم يسجّل الكتاب الآسياويون والأستراليون إلا ٨,١٪ و٣,٥٪، على التوالي. واعتبارا للانتماءات الآكاديمية ينحدر أكثر من نصف الكتاب الذين تنشر لهم المجلة من خمس بلدان هي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وكندا وألمانيا وأستراليا. ولكن من المهم أن نسجل أن Current Sociology نشرت لكتاب أمريكا اللاتينية بما نسبته ستة في المائة ولكتاب أفريقيا بما قدره ثلاثة فاصل اثنين بالمائة وللكتاب الشرق أوسطيين بما نسبته ٢ بالمائة. نحن بعيدون تماما عن قلب الاتجاهات التي دانتها اليونسكو ولكن، في الآن ذاته، يمكنني التأكيد بنوع من الفخر أن Current Sociology فتحت باب العبور لكتاب آخرين ومدارس أخرى متخذة بوضوح صفة المجلة الدولية الحقة وأنها تعمل بجد على أن تكون متصاعدة التعدد في محتواها وفي تنوع جغرافية كتابها.

منذ تأسيسها في ١٩٥٢ عملت Current Sociology باستمرار على بلوغ هذا الغاية. هي تقبل بمقترحات نشر في أية لغة، وهي الممارسة التي تتقاسمها مع International Sociology. وهي مفتوحة للنشر في المواضيع الجديدة وللمقترحات النظرية والمنهجية الخارجة عن التيار السائد وبأساليب كتابية بديلة. وفضلا عن ذلك تعرف المجلة بالتزامها بالحوار الذي يسمح بإيصال التحاليل المحلية إلى جمهور دولي. من المؤكد أن تفتقد في هذه السيرورة بعض الخصوصية المحلية ولكن ليس افتقاد إتقان مثل هذه التحاليل بالضرورة. إن إمكانية التحاور مع زملاء من مختلف أرجاء العالم كفيل بإغناء كتابCurrent Sociology وقرائها سواءا بسواء ■

> أيكون علم الاجتماع في الولايات المتحدة

في انحدار؟

بقلم براونن ليشنشتاين (Bronwen Lichtenstein) جامعة آلاباما، توسكالوسا، الولايات المتحدة، ورئيس لجنة البحث ٤٩ (علم اجتماع الصحة العقلية)

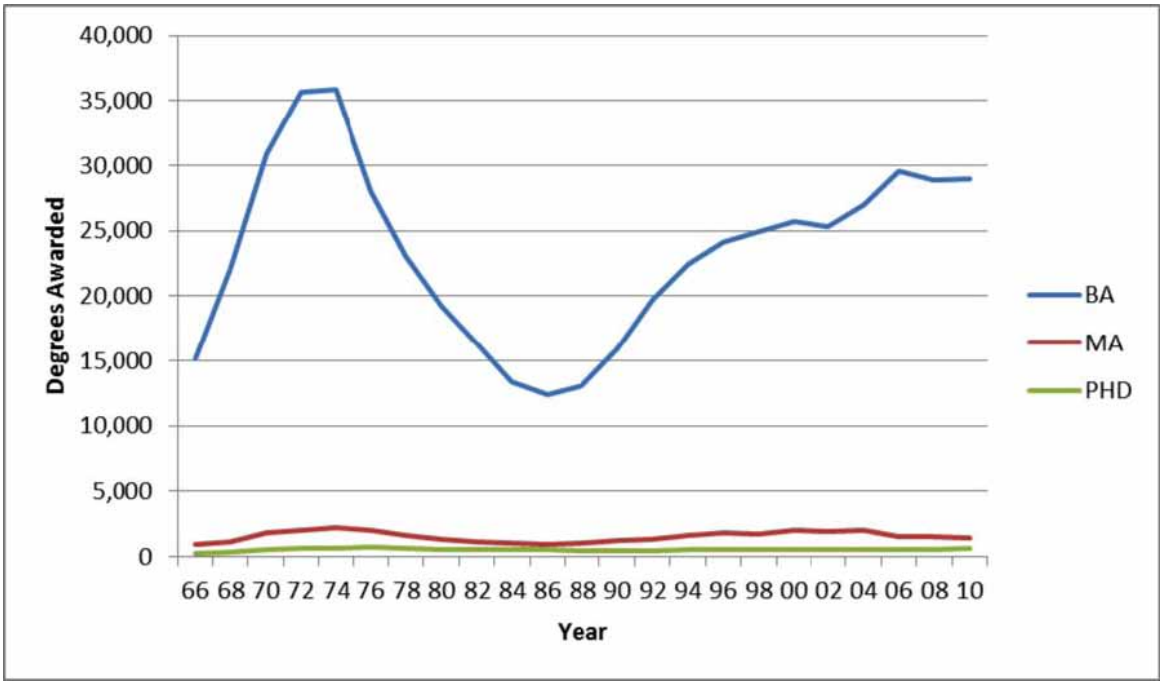

ما حال

علم الاجتماع في الولايات المتحدة؟ في العام ١٩٩٤ عندما هاجرت من زيلاندا الجديدة (مجموع جزر في المحيط الهادي تبعد ١٥٠٠ كلم شرقا عن أستراليا- المترجم) إلى الولايات المتحدة تناهى إلى مسمعي أن علم الاجتماع في انحدار. كان برنامج درجة الدكتوراة في علم الاجتماع في جامعة آلاباما قد ألغي للتو بسبب نزاع أعضاء الكلية في ما بينهم وارتأت الإدارة أن الحل يكمن في إغلاقه. كان برنامج فرعي في علم الاجتماع قد أدرج في قسم العدالة الجنائية حيث أشتغلُ أنا حاليا. منذ ذلك التاريخ لم يؤد الحديث عن إعادة بناء قسم علم الاجتماع إلا إلى اللاشيء فيما يعاني البرنامج الفرعي في علم الاجتماع من تقلص الدروس المقترح تأمينها للحفاظ على الحياة أو دفع الحال نحو النمو. ليس منيرا ما أجدُ مما توقعتُ من الولايات المتحدة.

لم أكن آخذ بعين الاعتبار ما كان يحدث في المجال السوسيولوجي الأرحب حتى قرأت هذه الجملة في كتاب: The Fall of the Faculty: The Rise of the All-Administrative University and Why It Matters لبنيامين غينزبارغ (Benjamin Ginsberg، 2011): «صار المآل إلى هذا المصير بالذات (الغلق) الذي مس عددا من برامج علم الاجتماع الآكاديمية المرموقة على امتداد الأمة خلال السنوات الأخيرة بسبب انعدام اهتمام الطالب بالحقل» (١٠٤).

قادني زعم غينزبرغ بموت علم الاجتماع إلى تفحص موقع الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (ج أ ع اج) بغية الحصول على معلومات حول اتجاهات الاختصاص في المعاهد والجامعات الأمريكية. تشير المعطيات إلى أن عدد شهائد الباكالوريوس والماجستير تضاعفت تقريبا في ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٤، ويُظهر تحيين صادر عن الجمعة الأمريكية لعلم الاجتماع للسنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ نموا مطّردا في أغلب الجامعات والمعاهد (Spalter-Roth، 2008) ، كما ازداد عدد

أقسام علم الاجتماع المستقلة وهو ما يمكن أن يكون ردة فعل ناتجة عن توسّع أعددا الطلبة.

أوردت ج أ ع اج ثلاث عوائق ثارت في وجه هذا التعافي. أولها عدم تناسب شهادات الدكتورا مع سرعة التيارات التي ذكرنا بل انحدرت في بداية السنوات ٢٠٠٠ غير محققة إلا تعافيا نسبا، ثانيها تكثف التسجيل في مساق العدالة الجنائية الذي نما على حساب مساق علم الاجتماع التقليدي، وثالثها استخدام عدد أقل فأقل من أعضاء الكلية المترسمين لتدريس هؤلاء الطلبة. يستخدم بدلا منهم مدرسون لنصف وقت وذوي توقيت كامل على اعتبار عمل الجامعات على الضغط على المصاريف والترفيع في الأرباح وهي النزعة الوطنية التي تمس باختصاصات أخرى سواءا بسواء (Wilson، 2010) .

يمكن وضع الصورة نسبيّةِ الإيجابيّةِ التي رسمها تقرير ج أ ع اج في سياق تيارات أكثر اتساعا في علم الاجتماع في الولايات المتحدة. تشير المعطيات المرقمة إلى أن السنوات ١٩٧٠ كانت ذروة نماء الاختصاص عندما كانت أقسام علم الاجتماع وبرامجه تركّز وتنتشر وطنيا. على أن علم الاجتماع، مع بداية السنوات ١٩٨٠، بدا متهاويا نحو جرف مع تناقص في أعداد المنتدبين والشهادات الممنوحة بلغ الحد الذي جعل العديد من الكتاب يتنبأون بنهاية علم الاجتماع (Summers، ٢٠٠٣). عزا دانلوب وكارلتون (Dunlap and Catton (1994: 11)) ركود السنوات ١٩٨٠ إلى انبثاق أصولية السوق الحرة من جديد وإلى ما يرتبط بذلك من «الهجومات الحادة» التي خاضتها إدارة رونالد ريغان على العلوم الاجتماعية وأدّت إلى تقليص اهتمام الطلبة بعلم الاجتماع. كان الانحدار متسارعا إلى الحد الذي جعل علم الاجتماع يلاقي مصاعب في التعافي لا بل أن لا يكون متناسبا مع النمو السكاني للولايات المتحدة.

يمكن أن يكون غينزبرغ محقا في ما يهم نقص الاهتمام بعلم الاجتماع ولكني أشك في أن شيئا آخر بصدد التأثير هاهنا وهو تشجيع الطلبة على الانتساب إلى مساقات الدراسة الرئيسة التي ترسو بهم على منصب عمل في حال التعافي المترنح هذه. مرة أخرى نلاحظ توجها عاما نحو الشهادات المهنية عوضا عن الشهادات الآكاديمية لأسباب اقتصادية أكثر مما هي إيديولوجية ربما. أول سؤال يلقيه عليّ أيّ طالب حول المسار المهني في علم الاجتماع هو «نعم، ولكن ما الذي يمكنني أن أفعله بهذا؟» إجابتي الدائمة له هي «الكثير» مع شرح للسبب الذي يجعل شهادة في علم الاجتماع بالغة الفائدة. ولكن وباعتبار تجربتي الخاصة في التدريس ضمن مساق تدريسي في علم الاجتماع مشكوك في قدرته على مواصلة الحياة، عليّ أن أنشغل.

منذ بضع سنوات، حققتُ مع ألف طالب في مرحلة ما قبل التخرج في مساقي العدالة الجنائية وفي علم الاجتماع حول ما إذا كان من اللازم تدريس علم الاجتماع بوصفه درسا رئيسا في الجامعة أم لا. كانت الإجابة المؤكدة نعم. قد لا يكون النقص في الاهتمام حادا لدى الطلبة كما لدى الأولياء وعدد من المؤثرين الآخرين الذين يعتقدون أن دراسة الأعمال والهندسة والتمريض أو التدريس أكثر قيمة ويؤدي إلى عمل ذي راتب جيد. مهما كان من أمر لا يزال علم الاجتماع على قيد الحياة في ٢٠١٢. قد لا نكون بلغنا أعدد الانتساب العالية التي تتمتع بها عادة مساقات البرامج الدراسية التي تؤدي إلى الشهادات المهنية ولكن لعلم الاجتماع التقليدي مكانه في التفكير النقدي والتحليل الاجتماعي وفي ثقافة أكثر اتساعا لمواطَنة جيّدةِ التعليم وقادرة إذا على الاشتغال. أنا مفعم بالتفاؤل بأن هذا التيار في علم الاجتماع سوف يرفرف في اتجاهنا نحن بمجرد استعادة المجتمع الأمريكي اعتبارا للتعليم الجامعي أكثر اتساعا من مجرد التعلمات الأداتية ■

مراجع:

American Sociological Association (2012) “Research on Sociology: Sociology Degrees Awarded by Degree Level 19662010-.” Retrieved November 29, 2012 (http://www.asanet.org/research/stats/degrees/degrees_level.cfm).

Dunlap, R. E. and Catton, W. R. Jr. (1994) “Struggling with Human Exemptionalism: The Rise, Decline and Revitalization of Environmental Sociology.” The American Sociologist 25(1): 530-.

Ginsberg, B. (2011) The Fall of the Faculty: The Rise of the All-Administrative University and Why It Matters. New York, Oxford University Press.

Spalter-Roth, R. (2008) “What Is Happening In Your Department? A Comparison of Findings from the 2001 and the 2007 Department Surveys.” Washington, DC: American Sociological Association. Retrieved December 10, 2012 (http://www.asanet.org/images/research/docs/pdf/Whats%20Happening%20in%20Your%20Dept.pdf).

Summers, J. H. (2003) “The End of Sociology?” Boston Review 28(6). Retrieved December 10, 2012 (http://bostonreview.net/BR28.6/contents.html).

Wilson, R. (2010) “Tenure, RIP: What the Vanishing Status Means for the Future of Education.” The Chronicle of Higher Education. Retrieved December 10, 2012 (http://chronicle.com/article/Tenure-RIP/66114/

> البلقان في ما بعد البلقنة

بقلم سفيتلا كوليفا (Svetla Koleva)، معهد دراسات المجتمعات والمعرفة، سوفيان بلغاريا
ورئيسة جمعية علم الاجتماع البلغارية

إفتتاح المؤتمر السنوي الثاني للمنتدى العلمي الاجتماعي البلقاني في جامعة صوفيا، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٢. صورة: حسن بربر

على الرغم

من أن البلقان ظل لأكثر من قرن مرادفا لنوع من التشرذم المناطقي الذي ولّد لفظ «البلقنة» فإن المؤتمر السنوي للمنتدى العلمي الاجتماعي البلقاني (صوفيا ٩ و ١٠ نوفمبر–تشرين الثاني ٢٠١٢) أظهر أن هذا التاريخ يتجه نحو الماضي بالنسبة إلى علماء الاجتماع في المنطقة. تم بعث المنتدى العلمي الاجتماعي البلقاني في نوفمبر ٢٠١١ في تيرانا بفضل جهود علماء الاجتماع الألبان وخاصة ليكي سوكولي (Leke Sokoli) وبمشاركة ودعم زملاء من مقدونيا وبلغاريا وسلوفينيا. كان ذلك أول إنجاز مؤسساتي على الإطلاق لفكرة تأسيس جمعية لعلماء الاجتماع الألبان التي كان أطلقها أول مرة في بداية السنوات ١٩٩٠ رئيس الجمعية البلغارية لعلم الاجتماع بيتر إيميل ميتاف (Peter-Emil Mitev) ولكنها ظلت مذاك غير منجزة بفعل الحرب في يوغسلافيا السابقة. باعتبارهم دروس التاريخ وبانتباههم إلى الحاجة التي لا محيد عنها للعمل الجماعي من أجل التغلّب على اقتطاعات الميزانيات وبعملهم على تجميع محاسنهم المتفرقة بعث علماء الاجتماع البلقان منظمتهم الخاصة المنخرطة في دفع المعرفة المتبادلة والعمل المشترك ضمن

الأنشطة العلمية الاجتماعية الإقليمية والدولية. اجتمعوا في صوفيا من أجل التأسيس لحوار وتفاهم مشتركين وللتعلم أكثر حول جيرانهم الأقربين ولجعل ما كان غير مألوف أكثر ألفة.

انتظمت بعد سقوط جدار برلين بالطبع العديد من اللقاءات بين علماء الاجتماع اليلقان وباحثين في العلوم الاجتماعية من بلدان مختلفة حول مواضيع مختلفة. وكان موضوع لقاء صوفيا المنعقد في نوفمبر ٢٠١٢ «البلقان بوصفها تحديا اجتماعيا ومعرفيا لعلم الاجتماع». كيف يمكن لنا أن نحدد خصائص جيراننا البلقان بوصفهم لاعبين اقتصاديين وسياسيين، بوصف مجتمعاتهم مجتمعات منضدة وجماعات موحّدة، وبوصفها بنى تربوية وثقافية وطرقا في العيش المشترك والاعتراف بالآخر؟ كيف يؤثر الماضي في حاضر كل بلد وفي العلاقات بين البلدان؟ ما جانب التجربة المعاصرة في حياة كل بلد الذي بإمكانه أن يكون مفيدا لجيرانه بحيث يكون حضورنا في أوروبا الموحدة وفي العالم بنّاءا ومتبادل الإثراء ودافعا؟ كيف لنا، على اعتبارنا في الآن ذاته أطرافا مشاركة ومتنافسة مؤدّين لأدوار غير هيمنية في المجال البحثي الدولي، أن نحافظ على تقاليدنا العلمية الاجتماعية الوطنية وأن نبقى متناغمين مع اعتبارنا لأهمية المشاكل المحلية وأن نراعي المقاييس العلمية في تحقيق مصداقية المعرفة عندما نواجه مباشرة ضرورة صلوحية تلك المعرفة؟ اختصارا للقول، كيف نصنع، ونحن نعيش في البلقان، علم الاجتماع وننتج معرفة صالحة وكونية فيما نتفادى بلقنة الرؤية والبلقنة الذاتية؟

قادت هذه الأسئلةُ المناقشاتِ في جلسات ستة تمحورت حول المواضيع وخمس ورشات انخرط فيهَا ما يتجاوز ١٠٠ عالم اجتماع من بلدان البلقان (ألبانيا، بلغاريا، اليونان، كوسوفو، مقدونيا، رومانيا) وكذا من أوروبا الغربية و شمال أمريكا (كندا، فنلندا، فرنسا، بلجيكا). ولم يكن النقاش منحصرًا إذا بين باحثين يعيشون ضمن الواقع البلقاني ويختبرون التيارات المتنازعة ضمن تطور هذه المنطقة بل شارك زملاء أتوا من بلدان أخرى بعيدة إلى هذا الحد أو ذاك عن البلقان.

فضلا عن ذلك، أكّد مؤتمر البلقان في صوفيا ملمحا معروفا جدا في علم الاجتماع. لا يمكن للمؤسسات أن تخلق الظروف التي يُحتاج إليها للإنجاز الذاتي للأفراد والمجموعات إلا إذا كان فيها من يمتلك الرؤية الواضحة لمهمة تلك المؤسسات ورسالتها. من ناحية أخرى لا يمكن للأفراد أن يكونوا قوّة قائدة للمؤسسات إلا إذا اعترفت هي بجهود الأفراد والمجموعات من أجل تطور شامل لنشاط تلك المؤسسة. ولئن كانت إرادة التعاون والحوار هي المحرك الرئيس لمؤتمر صوفيا فإن تحقيقها لم يكن ممكنا من دون الدعم الأدبي والمادي للج د ع اج ومن دون الجهود الموحدة للمنتدى العلمي الاجتماعي البلقاني، والجمعية البلغارية لعلم الاجتماع، ومعهد دراسات المجتمعات والمعرفة في آكاديمية العلوم البلغارية وجامعة صوفيا والمعهد الفرنسي ببلغاريا.

اكتسب التعاون العلمي الاجتماعي البلقاني شكلا مؤسّسيا في تيرانا سنة ٢٠١١ بحيث صار من الممكن الخوض في حوار في العمق يخترق الحدود البلقانية في صوفيا سنة بعد ذلك. سيندفع الحوار أكثر في مقدونيا بمناسبة اللقاء السنوي الثالث للمنتدى العلمي الاجتماعي البلقاني خريف ٢٠١٣ وعاما بعد عام ستتولى واحدة من جمعيات علم الاجتماع البلقانية استضافة اللقاءات اللاحقة. ما الصيغة العلمية الاجتماعية التي يمكن أن تكون أكثر وعدا على طريق حوار من قبيل «الجسر والباب» (استعادة لاستعارة جورج زيمل الشهيرة)، حوار آفاق أكثر رحابة يحملنا إلى خارج عوالمنا الخاصة المنعزلة ويبني جسورا نحو عوالم الآخرين ■

> تظافر الاختصاصات: مؤتمر جمعية علم الاجتماع الفيليبينية

بقلم كلارانس باتان (Clarence M. Batan)، جامعة سانتو توماس، مانيلا الفيليبين، ومحرر البحث في لجنة البحث ٣٤ (علم اجتماع الشباب)

فرصة فوتوغرافية بعد أول إجتماع للمؤتمر الوطني لجمعيات علم الاجتماع الفلبينية في جامعة آتينيو، ١٩ تشرين الأول ٢٠١٢. من اليسار: كلارنس باتون (أمن الصندوق، ج ف ع اج)، إيما بوريو (عضو تنفيذي فمجلس الهيئة، ج ف ع اج)، مايكل بورووای (رئيس، ج د ع اج)، فيلومين كندوليزا (نائب رئيس، ج ف ع اج)، لزلي لوبيز (سكرتيرة، ج ف ع اج)، فيلومينو اغيلار (رئيس، ج ف ع اج)، جيليا كاستيلو (عالمة وطنية)، ستيلا غو (عضو مجلس الهيئة، ج ف ع اج)

اجتمع من ١٩ إلى ٢٠ أكتوبر الماضي علماء اجتماع وممارسون وطلبة من الفيليبين وبلدان مجاورة أخرى في المؤتمر الوطني لجمعية علم الاجتماع الفيليبينية في جامعة آتينيو بمانيلا، مدينة كيزون. كانوا ما يناهز ١٠٠ مشارك من جامعات مختلفة وبعض من المنظمات الخاصة وغير الحكومية في الفيليبين ومن الخارج انخرطوا في تبادل للأفكار حول موضوع «علم الاجتماع وتظافر الاختصاصات: انتهاء إلى المحتوم؟»

ج ف ع اج التي تأسست سنة ١٩٥٢ منظمة مهنية امتدت حياتها طوال ستة عقود بفضل الالتزام النشط للعلماء الاجتماعيين المحليين والأجانب. كان هذا المؤتمر مناسبة لتفحص حالة اختصاص علم الاجتماع. لخّص د. فيلومينو ف. آغويلار، رئيس ج ف ع اج بشكل ملائم لب الحوار في خطابه الافتتاحي « يزعم البعض أن على علم الاجتماع أن يؤكد جوهره بوصفه اختصاصا آكاديميا وأن يحافظ على حدوده المهنية في حين يحاجج آخرون بأن تعقد حياتنا اليومية التي تنفذ إليها قوى محلية وكونية لا يمكن أن يتم الإمساك به إلا إذا استفاد من آفاق الاختصاصات الأخرى وأدواتها التحليلية». أسس تلخيصه أرضية ليومين من النقاش المكثف والجدال والمحاورة.

ألقى مايكل بـورووواي، رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج) المداخلة الافتتاحية الرئيسة تحت عنـوان «تظافر الاختصصاصات: الوعد و الخطر». مفاجئًا المشاركين باتباعه تقنية «بعيدا عن المنبر» وضع د. بورووواي أفكارا أولى تناولت الكيفية يمكن بها التفكير نقديا في تظافر الاختصاصات بالنسبة إلى علم الاجتماع. تولدت عن أفكاره محاور مناقشة توزعت على ثلاث جلسات عمومية وأربع جلسات حسب الموضوع قدّم فيها ٣٥ عرضا.

على هذا المنوال من تألق أعمال المؤتمر كانت الجلسات العمومية حول أعمال الكتاب د. إيريك آكبيدونو (Erik Akpedonu) ود. كرازينا يالوما-آكبيدونو (Czarina Saloma-Akpedonu) ود. فيلومينو ف. آغويلار (Filomeno V. Aguilar)، كما الجلسات التي تمحورت حول سرديات علماء الاجتماع التاريخانيين والمؤرخين الاجتماعيين، ومنتدى الطلاب، ومنتدى علماء الاجتماع المرموقين الشهيرين، جون ج. كارول، س ج، الذي ناقش حياته بوصفه ذا وجود مفارق هو وجود «الكاهن- عالم الاجتماع»، وإطلاق العدد الستين من مجلة علم الاجتماع الفيليبينية تحت القيادة التحريرية للد. فيلومين غوتييريو كانداليزا (Filomin Guetierrez-Candaliza) وماريا أندريا م. سوكو (Maria Andrea M. Soco). انتظمت معارض كتب ومآدب فاخرة وبرامج ترفيهية كذلك تحت قيادة د. إيما بوريو (Emma E. Porio)، رئيسة قسم علم الاجتماع والأنتروبولوجيا الاجتماعية لجامعة مانيلا و ليزلي لوبيز (Leslie A. Lopez) سكريتيرة مكتب ج ف ع اج.

لم يوفر المؤتمر السنوي لج ف ع اج الفرصة لعلماء الاجتماع الفيليبينيين للاجتماع بزملاء لهم أقل عمرا وأكبر سنا فحسب بل أكد على دور علم الاجتماع في خلق علاقات أقوى من حيث المعنى وأنسب وأكثر عملية مع العلوم الأخرى الاجتماعية والطبيعية على حد السواء. انطلاقا من المشاكل الكونية التي أبرزت أنماطا جديدة من النزاع والتصادم والتغيير، أصبح الالتزام مع زملاء على اتساع العالم حول قضايا متجذرة في الحقائق الاجتماعية الفيليبينية أجندا لعلم الاجتماع الآتي من الجنوب الكوني. تم التقدم في ذلك بحيوية بفضل نسل جديد من علماء الاجتماع الفيليبينيين الشبّان أدخلوا آفاقا من اختصاصات متعددة ومتظافرة مندفعين بتطلعاتهم نحو مواطنة كونية نشطة وملتزمة ■

علم الاجتماع والتغيرات الاجتماعية:
مؤتمر APSA الحادي عشر

بقلم ليسلي لوبيز، جامعة أتينيو دو مانيلا، سكرتيرة جمعية علم الاجتماع الفيليبينية

إيما بوريو (رئيسة المنظمه) تنظم مقتمرين في أسبوع واحد في جامعة أتينيو بمانيلا

نظّم

كل من قسم علم الاجتماع والأنتروبولوجيا ومعهد الثقافة الفيليبينية التابعان كلاهما لجامعة مانيلا بنجاح استضافتهما للمؤتمر الحادي عشر لجمعية علم الاجتماع لآسيا والمحيط الهادي من الثاني والعشرين إلى الرابع والعشرين من أكتوبر ٢٠١٢. جلب موضوع هذه السنة «علم الاجتماع والتغيرات الاجتماعية في منطقة المحيط الهادي» ٢٦٠ مشاركا من ٢٣ بلدا من آسيا وأفريقيا والولايات المتحدة وأوروبا و منطقة المحيط الهادي.

ألقيت محاضرات متميزة حول علم الاجتماع العمومي والنظرية الجنوبية والجندر والقيادة والتجنيد المعرفي من قبل علماء اجتماع مشهود لهم من آسيا ومنطقة المحيط الهادي وهم مايكل بوروواي (Michael Burawoy ، رئيس ج د ع اج) ورواون كونيل (Raewyn Connell، جامعة سيدناي)، دانغ نغيوين آنه (Dang Nguyen Anh ، الآكاديمية الفيتنامية للعلوم الاجتماعية)، فينيتا سينها (Vineeta Sinha ، جامعة سنغافورة الوطنية) مايكل هسياو (Michael Hsiao ، آكاديمية سينيكا)، سوريشاي وونغاويو (Surichai Wungaeo ، جامعة شولالونغكورن) ن إيما بوريو (Emma Porio ، جامعة أتينيو بمانيلا)، فيلومينيو أغويلار الابن (Filomeno Aguilar، Jr.، رئيس جمعية علم الاجتماع الفيليبنية وجامعة آتينيو وماريا سنثيا روز باوتيستا (Maria Cynthia Rose Bautista ، لجنة التعليم العالي بالفيليبين).

طوال أيام المؤتمر الثلاثة، تناولت ٦٠ جلسة و ١٨٠ عارض ورقة علمية قضايا واسعة الاهتمام تواجه المنطقة مثل الجندر والدين والعولمة والتعليم والتغير المناخي والتكنولوجيا. اختتم المؤتمر بجلسة عمومية حول «التزام الجماعة العلمية الاجتماعي في منطقة آسيا والمحيط الهادي» أدار الحوار فيها مايكل بوروواي وإيما بوريو مع ممثلين عن مختلف الجمعيات الوطنية: يازاوا شوجيرو (ج اليابانية ع اج) دانغ نغويان آنه (Dang Nguyen Anh، معهد التكنولوجيا الآكاديمية الفيتنامية للعلوم الاجتماعية)، روشيرا غانغولي سكراز (Ruchira Ganguly-Scrase (APSA)) ميشال شييه (Michelle Shieh ج التايوانية ع اج،) محمد توكّل (ج الإيرانية علوم اج)، فانيتا سينها (Vineeta Sinha جامعة سنغافورة الوطنية) سوريشاي وانغاويو (Surichai Wungaeo المؤتمر العلمي الاجتماعي التايلاندي) ■

> حركات كونية، مطالب وطنية

بقلم بنيامين تيخيرينا (Benjamín Tejerina)، جامعة بلاد الباسك، إسبانيا، رئيس وحدة البحث ٤٨ (الحركات الاجتماعية، الفعل الجماعي والتغيير الاجتماعي)، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

مصنع مهجور تحاول إلى مركز تعليمي في باريو د لانس، بوينس آريس، الأرجنتين

شهدت الدراسات في الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية دفعا معتبرا خلال العقود الأخيرة موسعة من معرفتنا ببزوغها وتعززها وأثرها وأفولها. وفي مواجهة حربائية طبيعتها طوّر علم الاجتماع أدوات جديدة من أجل الاستقصاء حولها.

كنا شاهدين على سلسلة من الاحتجاجات المتصلة التي كانت انطلقت في ديسمبر ٢٠١٠، محتلة فضاءات عامة بطريقة سلمية ومستهدفة الأنظمة ذات الديمقراطية المشكوك فيها والاستبدادية سواء بسواء. كانت لبلدان مثل تونس ومصر والمغرب واليمن والبحرين وإسرائيل وإسبانيا والولايات المتحدة التجربة الأكثر كثافة في خضم هذه الموجة من «الحركات الاجتماعية الاحتلالية». كانت قوة التجنيد السلمية في بعض الأحيان كافية لإحداث تغيير اجتماعي جوهري فيما ساد أحيانا أخرى استعمال القوة المتكرر والمتصاعد. في كل الحالات كانت النتائج غير مؤكدة وهي موضع تمحيص من قبل العديد من الخبراء. امتدت الحركات مثل الفيروس من بلد إلى آخر عبر الشبكات الاجتماعية التي ضخّمت من أثرها عبر نشر الصور على امتداد كل العالم على إنترنت. لقد كان مانوال كاستلز (Manuel Castells) محقا في حديثه عن «حركات اجتماعية شبكية».

من أجل تفحص هذه الموجة من التجنيد الاجتماعي نظّمت لجنة البحث ٤٨ (ل ب في الحركات الاجتماعية، الفعل الجماعي والتغيير الاجتماعي) بالتعاون مع ل ب ٤٧ (الطبقات والحركات الاجتماعية) المؤتمر الدولي «من الاجتماعي إلى السياسي: أشكال جديدة من التجنيد ومن إضفاء الصبغة الديمقراطية» في بيلباو خلال فيفري فبراير من سنة ٢٠١٢. نشرت ل ب ٤٨ وجامعة بلاد

>>

الباسك مقالات حول حركات التجنيد في أفريقيا الشمالية والبلدان العربية وأوروبا الجنوبية، يمكن تنزيلها من على الرابط

http://www.identidadcolectiva.es/ISA_RC48/.

خلال السنة المنقضية كان أهم أنشطة ل ب ٤٨ على الإطلاق تنظيم ما يقارب العشرين حصة عرض ونقاش ومائدة مستديرة خلال منتدى ج د ع اج الثاني من ١ إلى ٤ أوت-آب ٢٠١٢ في بيونس آيروس. مكنت هذه الحصص من فرصة تعلم المزيد حول التيارات الجديدة والمقاربات النظرية لحقل التجنيد والتغيير الاجتماعي، واستكشاف دوّر الإبداعية، والانفعالات والجسد في أفعال الاحتجاج، وتحليل التمثيل البصري للاعدالة والإقصاء، وفهم العلاقة بين العلم والتقنية والتجنيد الاجتماعي و، فوق كل ذلك، الاستماع إلى أصوات شوارع أمريكا اللاتينية.

أرغب هاهنا في أن أشدد على الإسهامات النظرية التي أتت بها الأوراق التي عالجت الحركات الاجتماعية في الأرجنتين والشيلي وكولمبيا والمكسيك وبوليفيا والإكوادور. يشمل ذلك حركات المفارز (مجموعات من الأفراد يعملون سلميا أو بالعنف على تنفيذ عمل نضالي ما، مثل مفارز حماية الإضرابات مثلا) والطلبة وذوي الاحتياجات الخصوصية، وضحايا العنف البوليسي، والشباب السود، والعمال من دون أرض، وكذلك النضالات في الأحياء العمالية ومن أجل إعادة فتح المصانع المهملة، ونضالات الجماعات الأهلية وضد الاتجار بالبشر.

مكننا اجتماع بيونس آيروس من أن نسمع، ونناقش وجها لوجه، حركات غير معروفة إلا قليلا خارج أمريكا اللاتينية ولكن من نوع تلك التي لها آثار مهمة على إضفاء الصبغة الديمقراطية والكفاح ضد الحيف الاجتماعي. وزيادة على ذلك، وبفضل زملائنا في جامعة بيونس آيروس ومعهد جينو جرماني (Gino Germani)، تمكنّا من إقامة صلة مباشرة مع منظمات وجماعات مصانع أعيد تشغيلها وجماعات أهلية.

يمكن العثور على العديد من الأوراق التي قدمت في الجلسات التي نظمها ل ب ٤٨ في منتدى بيونس آيروس ضمن الكتاب الذي حرره ب. تخيرينا وإ، بيروغوريا (Perugorría): حركات كونية، مطالب وطنية: التجنيد على طريق «الديمقراطية الحقيقية» والعدالة الاجتماعية: Global Movements، National Grievances: Mobilizing for "Real Democracy" and Social Justice ■

> مشاركة الشباب في الأمم المتحدة

بقلم جوفاني رودريغيز (Jovanni Rodriguez) معهد جون جاي للعدل الجنائي، نيويورك، الولايات المتحدة

سنة ٢٠١٢، صرتُ أول ممثل شاب للجمعية الدولية لعلم الاجتماع التابعة لقسم الإعلام العمومي بالأمم المتحدة (ق إ ع) تمثيلا يستجيب للحاجة إلى حضور الشباب في الأمم المتحدة. في مناقشة القضايا والتحاور فيها قليلا ما تؤخذ وجهات النظر المستندة على الهوية الوطنية والعرق والجندر واختلاف الأعمار بنظر الاعتبار. وعلى اعتبار اشتداد الاختلاف في قضايا تندرج في سياق التغيير والإصلاح المنشود يمكن أن يلحق إقصاء الشباب بالغ الإضرار بالعديد من المبادرات التي تطلقها الأمم المتحدة. إن هدف إشراك الشباب إيجابي في حد ذاته لأنه يخلق محامين مستقبليين لقضايا المنظمات غير الحكومية (م غ ح) والأمم المتحدة. كما يمكن للجيل الأقل تقدما في العمر أن يساعد الناشطين في نضالهم من أجل قضاياهم باستخدام التكنولوجيات الحديثة المساعدة على النفاذ إلى الجمهور وإثارة الاهتمام.

خلال شهر مارس آذار من سنة ٢٠١٢، حضرتُ حوصلة إخبارية من تنظيم ق إ ع/ م غ ح، قدمت فيها طالبة جامعية، ضمن جلسة مناقشة، عرضا حول استخدام التصريف الصحي الأساسي للمياه في التقدم بالمساواة بين الجنسين. ومع أن قلة الحضور الشاب كان محبطا فإن انفكاكا فوريا للارتباط بالحضور تمّ حالما حاولتُ استخدام الفايسبوك. لم يتجاوب الحضور مع التعليمات الصادرة بوضع الهواتف النقالة خارج الخدمة وقالت امرأة متقدمة في السن «أنا حتى لا أعرف كيف أكتب». فيما يمكن للشباب أن يكونوا في حالة ارتياح لدى استخدام الوسائط الاجتماعية بوصفها إحدى طرق بلوغ م غ ح أهدافها لا يقاسم مناضلو اليوم الألفة نفسها مع الحديث من طرائق تطوير الاهتمام بالقضايا.

من المهم تحفيز الشباب على الانخراط في حركات الأمم المتحدة مثل الوسائط الاجتماعية كما يمكن استخدام التكنولوجيا لفائدة م غ ح بما لا يحصى من الطرق. ولكن ومن أجل تحفيز ناجح للشباب واستخدام لخبرتهم، علينا ابتداءا أن نستوعب القضية. ناقش واحد من أوائل ما حضرته من إنجازات م غ ح علاقة الأطفال بالجنس بالنظر إلى محاولة بعض المنظمات اعتبار التربية الجنسية حقا من حقوق الإنسان. وعندما تم عرض مواقف سلبية تجاه المثلية الجنسية والتربية الجنسية في العليم الابتدائي تيقنتُ من مدى فشل هذه الحوصلة الإعلامية في اجتذاب جيلي. هناك طريقتان في افتقاد اهتمام الشباب: أن تضجرونا أو أن تلقّنونا.

يمكن لهدم هذا الجدار غير المرئي الذي يفصل بين ناشطي م غ ح وحركات الشباب الصاعدة أن يوفر للأمم المتحدة أفضل ما في العالمَين مما يمكن أن يفيد الجهود الإنسانية من أجل التغيير والإصلاح ■

البيديك الحقيقيات

بقلم إيرن سنايدر (Eryn Snyder)، جامعة تمبل، الولايات المتحدة الأمريكية

حصلت إيرن سنايدر سنة ٢٠١٢ على جائزة راشل تانور (Rachel Tanur) التذكارية لعلم الاجتماع البصري. تمنح الجائزة مرتين في السنة من قبل مجلس البحث في العلم الاجتماعي معتمدة على هبات من صندوق عائلة مارك (Mark Family Fund). أعضاء مجموعة علم الاجتماع البصري التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (م غ ٠٥) هم هيئة تحكيم الجائزة وم غ ٠٥ تستضيف حفل منح الجائزة خلال اجتماعات ج د ع اج منذ ٢٠٠٨. يمكن العثور على المزيد من المعلومات حول جائزة راشل تانور على الرابط http://www.racheltanurmemorialprize.org.

لأربع حتى ست مرّات في اليوم، تجلب نساء بيديك في الجنوب الشرقي السنيغالي الماء من بئر مجاورة تقع خلف مكان سكن جماعتهن. حفرت أقدامهن آثارا على الأرض الصهباء وانجرحت على الصخور المحاذية للسبل التي تسلكنها إلى قراهن الجبلية. خلال إحدى العشايا القائضة في قرية إيندار دعتني بضع نساء إلى التقاط صور لهن. وبينما كنت أجول بينهن فيما كن يمشين ويتحدثن على مهل التقطتُ صورةَ دونيز وماري هذه. التقطتها بوصفها جزءا من مشروع إثنوغرافي يتمحور حول السياحة الثقافية في قرى بيديك، حيث استُخدم التصوير المتعاون لاستكشاف الكيفية التي بها يريد أهل بيديك أن يقدّموا ثقافتهم للسياح والتي بها يجعلون هوية البيديك بادية للأبصار. نصحني القرويون بأن ألتقط صورا لنساء بيديك بملابسهن وتصفيفات شعورهن التقليدية وهن يؤدين أشغالهن الاعتيادية التقليدية.

وعليه لم تتملكني المفاجأة عندما كانت صورة دونيز وماري هي المفضّلة لدى البيديك وإن كانت الدهشة تتملكني عندما يؤكد القرويون أن هؤلاء النسوة هن «البيديك الحقيقيات». تؤكّد الصورة تمثّل قرى البيديك، الواهم على أنها لم تفسد بفعل قوى العولمة. وفضلا عن ذلك تبدو الصورة رجع صدى لتشيئ العمل النسوي حيث باتت صورة المرأة جالبة الماء دالة على الأصالة الأفريقية. عبر تسمية دونيز وماري بالبيديك الحقيقيات يعرّف البيديك أصالتهم كذلك بما يتناسب مع ميراثهم الثقافي حيث تُبجّل المرأة بوصفها حافظة للمعارف الثقافية. يخلق عرض أجساد النساء مرار وتكرارا وهن يدرن ظهورهن للكاميرا نوعا من خفاء الإسم، هن يمثلن صلابة البيديكيات ومن ثمّ، استطرادا، استمرار الثقافة البيديكية. تكشف الصورة عن أن البيديكيات يحملن وزر أصالة مجندرة وأنهن يفعلن ذلك في بطولة يَنُبْنَ بها عن الآخرين ■